

دراسات إقتصادية

المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية



كريم زايدي

إعداد: د. هبة عبدالمنعم



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دراسة

«المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية»

د. هبة عبد المنعم كريم زايدي

صندوق النقد العربي
يونيو 2020

© صندوق النقد العربي 2020
حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الفنيون في صندوق النقد العربي، وتبحث في قضايا تتعلق بالقضايا النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 – 2 – 971+

فاكس: 6326454 – 2 – 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae>

قائمة المحتويات

4	تقديم
5	أولاً: مؤشرات قياس المنافسة المصرفية
5	1.1 مؤشرات هيكل السوق (Market Structure)
6	2.1 مؤشرات سلوك السوق (Market Behavior)
7	ثانياً: استعراض الأدبيات السابقة التي تربط ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي
9	ثالثاً: تحليل مؤشرات المنافسة المصرفية والشمول المالي
10	1.3 مؤشرات تنوع هيكل القطاع المصرفي
13	2.3 مؤشرات التركيز المصرفي
15	3.3 سلوك السوق (تسعير الخدمات المصرفية)
16	4.3 محددات أخرى للعلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي
17	1.4.3 البنية التحتية للقطاع المصرفي
18	2.4.3 مدى تطور القطاع المالي
19	3.4.3 توفر المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي
20	4.4.3 مستوى التثقيف المالي
20	5.4.3 بيئة الأعمال
22	رابعاً: الجهود المبذولة من قبل السلطات الإشرافية لزيادة مستويات المنافسة المصرفية والشمول المالي
22	1.4 تشجيع المنافسة والتسعير العادل للخدمات المصرفية
23	2.4 حرية تسعير الخدمات المصرفية
24	3.4 حملات الدعاية المصرفية ومنح الحوافز والمكافآت
24	4.4 مبادرة المعاملة العادلة للعملاء (Fair Treatment of Customers – (FTC))
25	5.4 تنويع الخدمات المصرفية
25	6.4 رصد مؤشرات التركيز المصرفي
26	7.4 إصلاحات تعزيز المنافسة المصرفية
27	خامساً: الخلاصة والتوصيات
29	سادساً: المراجع
29	الملاحق

تقديم

يعتبر القطاع المصرفي أهم دعائم القطاع المالي العربي، والقناة الأبرز لحشد المدخرات المحلية وتوفير التمويل للأفراد والمشروعات في العديد من الدول العربية. بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي نحو 2263 مليار دولار أمريكي بما يمثل نحو 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنهاية عام 2019. فيما بلغ إجمالي الودائع المصرفية 2128 مليار دولار ما يشكل 77.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يخص جانب مهم من التمويل المصرفي في الدول العربية إلى القطاع الخاص، ما يُمثل نحو 65 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية الممنوحة، ونحو 69 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية¹.

حظي تطوير القطاع المالي والمصرفي باهتمام ملحوظ من السلطات في الدول العربية على مدار العقود والسنوات الماضية، حيث عملت السلطات على تطوير القوانين والتشريعات المصرفية التي عززت من صلاحيات وقدرات المصارف المركزية من جهة، ووفرت من جهة أخرى المزيد من التطوير والانفتاح للنشاط المصرفي. كما تركزت الإصلاحات على توفير البيئة المواتية للعمل المصرفي وتطوير جوانب البنية التحتية للقطاع المالي، وعلى وجه الخصوص، أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والاستعلام الائتماني، وحماية الودائع، وسجلات الأصول المنقولة.

كما ساهمت إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير بيئة مواتية لنمو القطاع المصرفي بالدول العربية وعملت على رفع مستوى ربحيته وكفاءته النسبية في تخصيص الموارد خلال العقدين الماضيين. خلال تلك الفترة واصلت الدول العربية مساعيها لإصلاح وتحديث القطاع المصرفي، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات، حيث قامت بتبني تدابير لتعزيز المنافسة المصرفية من خلال تحرير هيكل أسعار الفائدة بدرجات متفاوتة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتقوية قواعده الرأسمالية وخصخصة المصارف العامة والسماح بتواجد البنوك الأجنبية. إضافة إلى ذلك سعت الدول العربية إلى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لضمان السلامة المصرفية والاستقرار المالي. كما عملت على تفعيل دور التقنيات المالية الحديثة بما يؤدي إلى التوسع في تقديم الخدمات المالية لدفع النمو الاقتصادي وزيادة مستويات الشمول المالي.

في هذا الإطار، تلعب المنافسة المصرفية دوراً مهماً في زيادة نفاذ الأفراد والمشروعات إلى التمويل وهو ما تؤكدُه العديد من الدراسات التطبيقية التي استندت إلى البيانات المقطعية لاختبار العلاقة ما بين المنافسة المصرفية، ومستويات الودائع المقبولة، والائتمان الممنوح، وعدد الحسابات المصرفية للأفراد والشركات. خلصت هذه الدراسات إلى أن زيادة المنافسة المصرفية تساعد على دعم الشمول المالي. إلا أنها بينت أن هذه العلاقة تعتمد على عدد من المحددات من بينها مستوى تطور القطاع المصرفي، ومدى تنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها، ودرجة تقدم نظم المعلومات الائتمانية، ووجود الأطر الرقابية الكفيلة باحتواء المخاطر التي قد تنتج عن التوسع غير المدروس في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والمشروعات نتيجة ارتفاع مستويات المنافسة.

في ضوء ما سبق، تهتم هذه الدراسة بالوقوف على عدد من الأمور والمحددات المرتبطة بالمنافسة المصرفية في الدول العربية سواء فيما يتعلق بمحددات هيكل السوق (Market Structure)، أو سلوك السوق المصرفية المتمثل في قرارات التسعير (Market behavior) أو غيرها من المحددات الأخرى وتأثيراتها على مستوى الشمول المالي، إضافة إلى إلقاء الضوء على الجهود التي بذلت من قبل بعض الدول العربية لدعم مستويات المنافسة المصرفية في السنوات العشر الأخيرة على صعيد الإطار التشريعي والتنظيمي وضمان التسعير الحر والعادل للخدمات المصرفية، بهدف الخروج ببعض التوصيات على صعيد عملية صنع القرار تساهم في دعم الشمول المالي.

¹ صندوق النقد العربي، (2020). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive approach) فيما يتعلق بتوصيف طبيعة هيكل القطاعات المصرفية للدول المشمولة في الدراسة، وتحديد وضعية المنافسة المصرفية والشمول المالي في هذه الدول استناداً إلى المؤشرات المتبناة دولياً في هذا الإطار. علاوة على المنهج التجريبي/ التحليلي الموجه لدعم السياسات من خلال المقاربة ما بين الدول العربية المشمولة في الدراسة لمحاولة الربط ما بين كل من وضعية المنافسة المصرفية والشمول المالي.

تستند الدراسة إلى نتائج استبيان أجراه صندوق النقد العربي للحصول على عدد من البيانات المرتبطة بالمنافسة المصرفية ومن بينها مؤشرات هيكل وسلوك السوق، وعدد آخر من المؤشرات ذات الصلة للفترة (2010-2019)²، وتم استيفائه من ثمان دول عربية بما يشمل: البحرين، والسودان، والسعودية، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ولبنان، والمغرب. كما تستند الدراسة إلى الإحصاءات المتضمنة في قاعدتي بيانات مؤشرات التنمية المالية والشمول المالي للبنك الدولي.

تتكون الدراسة من خمسة أجزاء، يتطرق الجزء الأول إلى مؤشرات قياس المنافسة المصرفية والشمول المالي، فيما يستعرض الجزء الثاني الأدبيات السابقة التي تربط ما بين المنافسة والشمول المالي. في حين يتناول الجزء الثالث تحليل وضعية المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول المشمولة في الاستبيان. فيما خصص الجزء الرابع من الدراسة لعرض جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في هذه الدول لدعم وتشجيع المنافسة المصرفية. وتقدم الدراسة في الجزء الخامس الخلاصة والاستنتاجات على صعيد السياسات.

أولاً: مؤشرات قياس المنافسة المصرفية

تستخدم الدراسات العديد من المؤشرات لقياس المنافسة المصرفية بما يشمل مجموعتين أساسيتين من المؤشرات. تقيس المجموعة الأولى هيكل السوق (Market Structure)، من حيث نمط وطبيعة السوق المصرفية القائمة وما إذا كانت تميل إلى أن تكون أسواق تنافسية (بمعنى انخفاض حصة أكبر البنوك العاملة في السوق المصرفية من إجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية)، أم أسواق احتكارية (بمعنى استئثار أكبر البنوك العاملة في السوق المصرفية بالحصة الأكبر من السوق). فيما تهتم المجموعة الثانية من مؤشرات قياس المنافسة المصرفية بسلوك السوق (Market behavior) الذي يعكسه قرارات التسعير المصرفي. فكلما اقتربت أسعار الخدمات المصرفية من مستويات التكلفة الحدية، كلما عبر ذلك عن تنافسية السوق المصرفية والعكس صحيح. بالتالي فاعتماد مؤشرات التسعير يشير إلى أنه قد تكون هناك أسواق مصرفية تنافسية حتى ولو كان هناك تركيز مصرفي، بمعنى سيطرة عدد محدود من البنوك على هيكل القطاع المصرفي.

فيما يلي توضيح للمؤشرات المستخدمة لقياس المنافسة المصرفية استناداً إلى المجموعتين السابق الإشارة إليهما.

1.1 مؤشرات هيكل السوق (Market Structure)

تضم هذه المجموعة عدد كبير من المؤشرات لوصف هيكل السوق المصرفية، تعكس مدى تنوع السوق المصرفية، مثل توزيع البنوك العاملة بحسب هيكل الملكية (عامة وخاصة)، أو (ملكية أجنبية ووطنية)، أو (بنوك تقليدية وبنوك متوافقة مع الشريعة)، ومن ثم حصة كل منها من إجمالي الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية. علاوة على مؤشرات تقيس مستوى تركيز هيكل السوق المصرفية استناداً إلى حصة أكبر ثلاثة، أو خمسة، أو عشرة بنوك عاملة في الدولة، من حيث إجمالي الودائع أو التسهيلات المصرفية.

كذلك تضم هذه المجموعة من المؤشرات مؤشر هيرفيندل هيرشمان (HHI) لقياس تركيز السوق المصرفية الذي يقيس مجموع مربع الحصة السوقية لكل بنك في السوق المصرفية. تتراوح نسبة التركيز بين ما يقرب من صفر لأقل مستويات التركيز المصرفي، و100 لأعلى مستويات التركيز. بالتالي تأخذ قيمة مؤشر هيرفيندل هيرشمان القيمة 10000 بما يمثل

² النصف الأول من عام 2019.

مربع النسبة (100 في المائة) إذا كان هناك احتكار تام للسوق المصرفية من قبل بنك واحد، فيما تأخذ قيمة قريبة من الصفر في حالة المنافسة الكاملة.

يتم احتساب المؤشر من خلال البيانات الخاصة بالبنوك العاملة في السوق المصرفية كل على حده وحصتها من عمليات الإيداع والإقراض، وتستخدمه السلطات الإشرافية لقياس وتتبع مستوى التركيز المصرفي ومن ثم تبني التدابير اللازمة للحد من الممارسات الاحتكارية.

2.1 مؤشرات سلوك السوق (Market Behavior)

تحاول المجموعة الثانية من مؤشرات قياس المنافسة المصرفية تتبع سلوك التسعير للوحدات المصرفية بحيث تميز الأسعار في الأسواق التنافسية للاقتراب من مستويات التكلفة الحدية، فيما تتعد عنها كلما اقتربت الأسواق من المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) والاحتكار التام (Monopoly). أهم المؤشرات التي تندرج في هذه المجموعة أربعة مؤشرات بما يشمل³:

مؤشر صافي هامش أسعار الفائدة:

يقيس المؤشر الفارق ما بين سعر الفائدة الدائنة وسعر الفائدة المدينة، بالتالي كلما ارتفع الهامش مقاساً بالنقاط المئوية للفارق في سعر الفائدة، كلما دل ذلك على انخفاض مستويات المنافسة والعكس صحيح.

مؤشر (H Statistics)

يقيس درجة مرونة إيرادات البنوك بالنسبة لكلفة الخدمات المصرفية. ففي ظل المنافسة الكاملة، تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى زيادة التكاليف الحدية وإجمالي الإيرادات بنفس المقدار. بالتالي فإن قيمة المؤشر تساوي 1. أما في ظل الاحتكار، تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى ارتفاع في التكاليف الحدية، وانخفاض الإيرادات، بالتالي قيمة المؤشر تكون أقل من أو تساوي الصفر. أما عندما تنضم السوق المصرفية بالمنافسة الاحتكارية فتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد. يُشار كذلك إلى أن المؤشر قد يكون أكبر من الواحد في أسواق احتكار القلة (Oligopoly).

مؤشر ليرنر (Lerner Index)

هو مقياس قوة السوق المصرفي. يقارن أسعار المنتجات المصرفية بالتكاليف الحدية بما يمثل (الهامش الذي يحصل عليه البنك)، بالتالي تشير الزيادة في مؤشر ليرنر إلى تراجع السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس.

مؤشر بون (Boone Indicator)

يقيس درجة المنافسة بالاعتماد على قياس مستويات كفاءة الربح في السوق المصرفي. يتم حسابه من خلال احتساب مرونة الأرباح بالنسبة للتغيرات في التكاليف الحدية. تشير الزيادة في مؤشر بون إلى تدهور السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس.

في المقابل، يتم قياس مؤشرات الشمول المالي للأفراد والمشروعات من واقع قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (Findex).

³ World Bank, (2020). "Financial Development Database".

ثانياً: استعراض أدبيات العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي

تعتبر العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي محل جدل في الأدبيات الاقتصادية. فاستناداً إلى النظرية الاقتصادية تؤدي المنافسة في السوق المصرفية إلى خفض كلفة الخدمات المالية نتيجة التنافس ما بين مزودي الخدمات المالية للأفراد والشركات. لكن في المقابل في ظل فرضية المعلومات غير المتماثلة التي تؤثر بشكل كبير على أداء القطاع المصرفي (Asymmetric Information hypothesis)⁴، قد تدفع المنافسة المصرفية البنوك إلى التوسع في الإقراض عالي المرتبط بقدر أكبر من المخاطر بهدف زيادة مستويات الربحية، ذلك على غرار ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية، وقد يؤدي ذلك في المقابل إلى مخاطر تهدد الاستقرار والشمول المالي⁵.

ركز عدد من الدراسات السابقة على تحليل العلاقة ما بين المنافسة المصرفية مقياساً بمؤشرات التركيز المصرفي والشمول المالي. في هذا السياق، اهتمت دراسة لصندوق النقد الدولي بتحليل تأثير التركيز المصرفي على الشمول المالي من خلال استخدام عينة من نحو 56 ألف شركة في 79 دولة. خلصت الدراسة إلى أن زيادة مستويات الشمول المالي تعزز أداء الشركات، حيث أشارت إلى أن هذا التأثير الإيجابي يكون أكبر عندما تزداد مستويات المنافسة المصرفية ويقل التركيز المصرفي. أوضحت الدراسة كذلك أن التركيز المصرفي يكون موافقاً بدرجة أكبر لنمو الشركات الأجنبية والشركات المملوكة للدولة ويصاحبه مستويات أقل من الشمول المالي⁶.

في السياق ذاته، وعلى مستوى الدلائل القُطرية، استخدمت دراسة مؤشرات التركيز المصرفي والشمول المالي للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت إلى أن التركيز المصرفي يساهم في زيادة مستويات نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل⁷. الأمر ذاته أكدته دراسات أخرى طبقت على الاقتصاد الألماني، وخلصت إلى أن المزيد من تركيز السوق المصرفية يؤدي إلى المزيد من توفر المعلومات ومنح الائتمان⁸.

في المقابل، أكدت دراسات أخرى استخدمت البيانات المُستقاة من المسوحات في 74 دولة أن التركيز المصرفي يفرض عقبات تمويلية ويزيد من التحديات التي تواجه المشروعات في الحصول على التمويل (علاقة طردية بين التركيز المصرفي والقيود الائتمانية)، وأن حجم تلك العقبات ينخفض كلما زاد حجم الشركة. بالتالي تواجه الشركات الكبيرة عقبات تمويلية أقل بكثير من تلك التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة⁹. الأمر ذاته أكدته دراسة أخرى قائمة

⁴ وفق هذه الفرضية لا تتوفر المعلومات المتماثلة لدى المقرضين (البنوك) والمقرضين (عملاء البنوك) بشأن مدى الجدارة الائتمانية للمقرضين وقدرتهم على سداد ديونهم. بالتالي تفضل البنوك استناداً إلى ذلك إقراض الشركات الكبيرة والحكومات لتجنب مخاطر عدم السداد وبالتالي يحرم فئات كبيرة من الأفراد والشركات من النفاذ إلى التمويل. لذلك يعتبر نشاط شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني أحد أهم العوامل التي من شأنها التغلب على التحديات المرتبطة بفرضية المعلومات غير المتماثلة وزيادة مستويات الشمول المالي.

⁵ انظر في هذا الصدد:

- Petersen, M. A., Rajan, R., 1994. "The benefits of lending relationships: evidence from small business data." Journal of Finance 49, 3-37. Petersen, M. A., Rajan, R., 1995.
- "The effect of credit market competition on lending relationships." The Quarterly Journal of Economics 110 (2), 407-43.
- Marquez, R., 2002. "Competition, adverse selection, and information dispersion in the banking industry." Review of Financial Studies 15(3), 901-926.
- Hauswald, R., Marquez, R., 2006. "Competition and strategic information acquisition in credit markets." Review of Financial Studies 19(3), 967-1000.

⁶ Mengistu, A. and Perez-Saiz, H. (2018). "Financial Inclusion and Bank Competition in Sub-Saharan Africa", IMF Working Paper WP/18/256, Dec. available at: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/12/07/Financial-Inclusion-and-Bank-Competition-in-Sub-Saharan-Africa-46388>

⁷ Petersen, M. A., Rajan, R., 1994. "The benefits of lending relationships: evidence from small business data." Journal of Finance 49, 3-37.

⁸ Fischer, K-H., 2000. "Acquisition of information in loan markets and bank market power an empirical investigation." Working Paper, Goethe University, Frankfurt.

⁹ Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., Maksimovic, V., 2004. "Bank competition and access to finance: international evidence." Journal of Money, Credit, and Banking 36, 627-48

على استبيان حول قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى التمويل في الصين باستخدام بيانات تفصيلية عن أنشطة فروع البنوك¹⁰.

في المقابل، وفي حين ركزت الدراسات السابقة على العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي للمشروعات، ركزت دراسات أخرى على تحليل العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي للأسر باستخدام نماذج البيانات المقطعية في 83 دولة خلال فترة زمنية ممتدة لنحو عشر سنوات. خلصت الدراسات إلى أن زيادة مستويات التركيز المصرفي ترتبط بزيادة مستويات الشمول المالي، شريطة أن تكون القوة السوقية للبنوك محدودة، وأن تسمح السلطات الإشرافية لهذه البنوك بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية¹¹.

كذلك أكدت دراسة أجريت على الاقتصاد المكسيكي العلاقة الإيجابية بين المنافسة المصرفية وزيادة مستويات الشمول المالي، وأوضحت أن تحول السوق المصرفية من الاحتكار التام (Monopoly) إلى الاحتكار الثنائي (Duopoly) يؤدي إلى زيادة في عدد الحسابات المصرفية لكل مائة ألف من السكان بنحو 972 حساباً، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 40 في المائة عن مستويات الشمول المالي المسجلة. وأضافت الدراسة أن هذا التأثير يعادل التأثير المتوقع لزيادة كبيرة تشهددها مستويات دخل الفرد أو زيادة فرع واحد لكل 10000 فرد بالغ من قبل البنوك الموجودة بالفعل في السوق المحلية¹².

في حين جاءت نتائج الدراسات التي استخدمت مؤشرات التركيز المصرفي كدليل على مستويات المنافسة المصرفية متباينة من حيث اتجاه العلاقة بين المتغيرين. خلصت الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي بالاستناد إلى مؤشرات سلوك السوق كمقياس للمنافسة المصرفية، على رأسها مؤشر "اليرنر" إلى تأكيد العلاقة الطردية بين المنافسة المصرفية والشمول المالي، وتوصلت إلى عدم اتساق نتائج تحليل العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي باستخدام كل من مؤشرات هيكل السوق وسلوك السوق¹³.

في هذا الإطار، اهتمت إحدى الدراسات التي أصدرها البنك الدولي¹⁴ بتتبع تأثير المنافسة المصرفية على نفاذ الشركات إلى التمويل باستخدام سلسلة زمنية لبيانات الوحدات المصرفية لنحو 53 دولة. خلصت الدراسة إلى أن المستويات المنخفضة من المنافسة المقاسة بالقيم المرتفعة لمؤشر "اليرنر"، تقلل من مستويات نفاذ الشركات إلى التمويل وهو ما يعني علاقة طردية ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي. كما بينت الدراسة أن مؤشرات تركيز الهيكل المصرفي لا يمكن من خلالها بناء تصور واضح حول العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي. إضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أن تأثير المنافسة المصرفية على الشمول المالي يعتمد على البيئة التي تعمل فيها البنوك، بما يعني وجود عدد من المحددات الأخرى التي تتحكم في اتجاه العلاقة. على سبيل المثال، يساعد ارتفاع مستويات التطور المالي، وتوفير المعلومات الائتمانية الجيدة على التخفيف من الآثار السلبية لانخفاض مستويات المنافسة المصرفية على الشمول

¹⁰ Chong, T.T.L., Lu, L., Ongena, S., 2012. "Does banking competition alleviate or worsen credit constraints faced by small and medium enterprises? Evidence from China." CentER Discussion Paper, 2012-013.

¹¹ Owen, A. and Pereira, J. (2018). "Bank concentration, competition, and financial inclusion", Review of Development Finance Volume 8, Issue 1, June 2018, Pages 1-17. Available at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S187993371730221X>.

¹² Marín, A. and Schwabe, G. (2018). "Bank Competition and Financial Inclusion: Evidence from Mexico", Review of Industrial Organization volume 55, pages 257-285 (2019). Available at: <https://link.springer.com/article/10.1007/s11151-018-9673-5>

¹³ الأمثلة على ذلك كثيرة من بينها دراسات:

- Claessens, S., Laeven, L., 2004. "What drives bank competition? Some international evidence." Journal of Money, Credit and Banking 36(3), Part 2, 563-583.

- Carbó-Valverde, S., Rodríguez-Fernández, F., Udell, G., 2009. "Bank market power and SME financing constraints." Review of Finance 13, 309-340

¹⁴ Love, I. and Peria, M. (2012). "How Bank Competition Affects Firms' Access to Finance", World Bank, Policy Research Working Paper 6163, August. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12010/WPS6163.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.

المالي، فيما قد تؤدي بعض المحددات الأخرى مثل ارتفاع ملكية الحكومة للبنوك إلى تفاقم الأثر السلبي لانخفاض مستويات المنافسة المصرفية على الشمول المالي.

كذلك استخدمت دراسة أخرى بيانات مقطعية لنحو 93 دولة لقياس العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي باستخدام كل من مؤشري "اليرنر" و"بون" باستخدام مؤشر مركب وفق منهجية سارما (2008) التي تعرف الشمول المالي بكونه يمثل "قدرة القطاع المالي على دمج جميع فئات المجتمع والفئات المحرومة من النفاذ إلى التمويل" وخلصت الدراسة التي تعتبر من بين الدراسات التي جمعت ما بين المؤشرات التي ترتبط بين كل من جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية إلى تأكيد العلاقة الطردية ما بين الشمول المالي والمنافسة المصرفية¹⁵.

على مستوى الدول العربية، اهتمت دراسة لصندوق النقد العربي بتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي، من خلال احتساب مؤشر مركب للشمول المالي يُمكن من الحصول على صورة أكثر تكاملاً، لوضع الشمول المالي في الدول العربية باعتماد منهجيات إحصائية متقدمة لتقدير العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين، باستخدام نموذج المعادلات الأنية. كما استهدفت الدراسة التعرف على أثر محددات أخرى على الشمول المالي، كمؤشر التركيز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بهدف المساعدة على وضع استراتيجية وخطط عمل مناسبة لدعم الشمول المالي. توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُعتبر من أهم محددات الشمول المالي. كما خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، وإنما يجب أن يتم ذلك من خلال احتساب مؤشر مركب يُمكن من الحصول على صورة شاملة ومتسقة للشمول المالي. في هذا السياق، بينت الدراسة أهمية بعض المحددات المؤثرة على الشمول المالي مثل التركيز المصرفي وسهولة ممارسة الأعمال، موضحة أن انخفاض مستويات التركيز المصرفي وتطور بيانات الأعمال يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي⁽¹⁶⁾.

من ناحية المنهجية المتبعة، استخدم عدد من الدراسات نماذج البيانات المقطعية لدراسة العلاقة ما بين الشمول المالي في عدد كبير من البلدان أو نتائج المسوحات التفصيلية لوحدة القطاع المصرفي ونفاذ الشركات للتمويل، فيما استخدمت دراسات أخرى بيانات متقطعة للمقاربة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي في بعض الدول نظراً لعدم وجود سلاسل بيانات ممتدة متوفرة في هذا الإطار خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي¹⁷.

ثالثاً: تحليل مؤشرات المنافسة المصرفية والشمول المالي

كما سبق الإشارة، يتمحور الجدل في الأدبيات الاقتصادية حول دور المنافسة المصرفية في دعم الشمول المالي. ففي حين وجدت بعض الدراسات علاقة طردية ما بين المنافسة المصرفية ومستويات الشمول المالي، أشارت دراسات أخرى إلى أن ارتفاع حدة المنافسة قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مستويات الشمول المالي، بل بالعكس قد تؤدي إلى زيادة مستويات المخاطر المالية مع اندفاع المؤسسات المالية إلى الدخول في أوجه للإقراض تتسم بقدر أكبر من المخاطر وهو ما قد ينتج عنه مخاطر بالنسبة للاستقرار المالي وتحديات تتعلق بقدرة المزيد من الأفراد والشركات على النفاذ للتمويل.

إضافة لهذين التيارين، ترى مجموعة أخرى من الدراسات أهمية عدد آخر من العوامل التي يتحدد بناء عليها طبيعة العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي، من بينها على سبيل المثال مستوى تقدم البنية التحتية المالية، والتطور المالي، ومدى توفر المعلومات الائتمانية، كمجموعة أخرى مهمة من التحديات التي تلعب دوراً في تحديد طبيعة العلاقة ما بين المتغيرين.

¹⁵ Pham, T. et al. "Does bank competition promote financial inclusion? A cross-country evidence".

¹⁶ د. جلال الدين بن رجب (2018). "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.

¹⁷ Love, I. and Pería, M. Op Cit, (2012).

في هذا الجزء من الدراسة، سوف يتم التركيز على تحليل العلاقة بين محددات المنافسة المصرفية والشمول المالي في بعض الدول العربية استناداً إلى نتائج استبيان أعد خصيصاً لهذا الغرض، وتم استيفائه من قبل ثمان دول عربية - كما سبق الإشارة - يوفر بيانات ذات صلة خلال الفترة (2010-2019)¹⁸ وكذلك بالاستعانة بالمؤشرات ذات العلاقة المستقاة من قاعدتي بيانات التنمية المالية، والشمول المالي للبنك الدولي.

بالتالي سيطرق هذا الجزء إلى محددات المنافسة المصرفية والمقاربة بينها وبين مستويات الشمول المالي سواءً بالاستناد إلى مؤشرات هيكل السوق أو سلوك السوق، بما يشمل التركيز على المؤشرات التالية:

1. مؤشرات تنوع هيكل القطاع المصرفي.
2. مؤشرات التركيز المصرفي.
3. مؤشرات سلوك السوق.
4. مؤشرات أخرى لمحددات العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي.

1.3 مؤشرات تنوع هيكل القطاع المصرفي

ساهمت الإصلاحات العديدة التي تم تبنيها في الدول العربية في المزيد من انفتاح القطاع المصرفي وجذبه للعديد من المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما ساعد على انخفاض مستويات التركيز المصرفي خلال العقود الثلاثة الماضية، وساعد على المزيد من تنوع هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية بدرجة تتفاوت من دولة إلى أخرى. البيانات المتاحة من واقع قاعدة بيانات التنمية المالية للبنك الدولي تشير إلى انخفاض نصيب أكبر خمسة بنوك من إجمالي الأصول المصرفية إلى ما دون مستوى 70 في المائة في تسع دول عربية، بما يعني مستويات أفضل من المنافسة المصرفية مقارنة بغيرها من الدول العربية.

على مستوى الدول المتضمنة في الاستبيان، ظهر اهتمام واضح من قبل السلطات الإشرافية بالمزيد من انفتاح القطاع المصرفي وهو ما ترجمته الزيادة في عدد البنوك المملوكة للمستثمرين من القطاع الخاص والأجانب، والزيادة كذلك في عدد البنوك المتوافقة مع الشريعة مع اهتمام شريحة كبيرة من الأفراد والشركات بهذا النوع من أنواع التمويل. صاحب ذلك زيادة في الشمول المالي للأفراد والمشروعات في عدد من الدول التي شهدت تنوعاً في هيكلها المصرفية وذلك على النحو التالي:

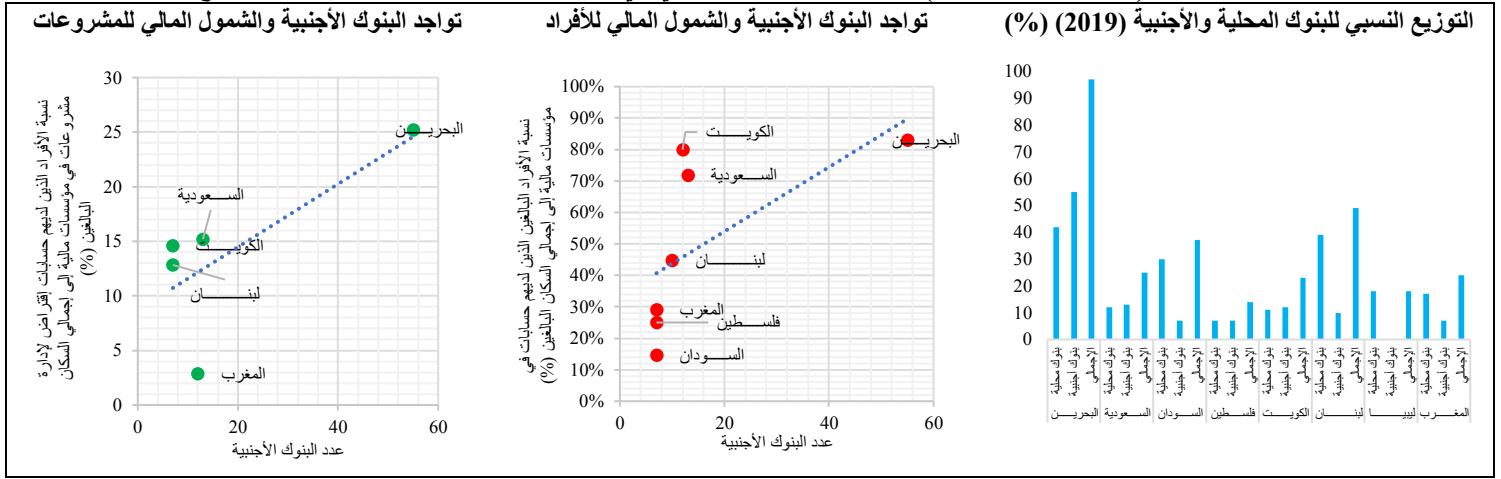
ملكية البنوك

من حيث ملكية البنوك (ملكية وطنية وأجنبية)، شهدت الدول المستوفية للاستبيان زيادة ملموسة وتواجداً ملحوظاً للبنوك الأجنبية، حيث تمثل البنوك الأجنبية نحو 39 من إجمالي البنوك العاملة في هذه الدول. سجلت البنوك الأجنبية أعلى مستوى تمثيل لها من بين الدول المستوفية للاستبيان في كل من: البحرين، والسعودية، والكويت، وفلسطين. حيث مثلت البنوك الأجنبية ما لا يقل عن 50 في المائة من إجمالي القطاع المصرفي في هذه الدول. صاحب ذلك ارتفاع ملموس لمستويات الشمول المالي للأفراد، مقاسة بنسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية من إجمالي السكان البالغين، في ثلاث دول إلى ما يفوق المتوسط العربي البالغ 37 في المائة، حيث بلغت نحو 83 في المائة في البحرين، و80 في المائة في الكويت، و72 في المائة في السعودية. كذلك سجلت الدول التي تتسم بمستويات أعلى من تواجدها للبنوك الأجنبية مستويات أعلى من الشمول المالي للمشروعات فاقت المتوسط العربي البالغ 5.5 في المائة من إجمالي السكان البالغين في أربع دول بما يشمل كل من البحرين (25 في المائة)، والسعودية والكويت (15 في المائة لكل منهما)، ولبنان (13 في المائة). يُلاحظ في هذا الإطار أن البحرين التي سجلت أعلى مستوى لتواجد البنوك الأجنبية، التي تمثل نحو 57 في المائة من إجمالي البنوك العاملة في الدولة، سجلت أعلى مستوى للشمول المالي على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان سواءً بالنسبة للأفراد أو الشركات.

¹⁸ النصف الأول من عام 2019.

الشكل رقم (1)

هيكل ملكية البنوك (بنوك وطنية وأجنبية) ومؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية وفق أحدث بيان متاح (19)

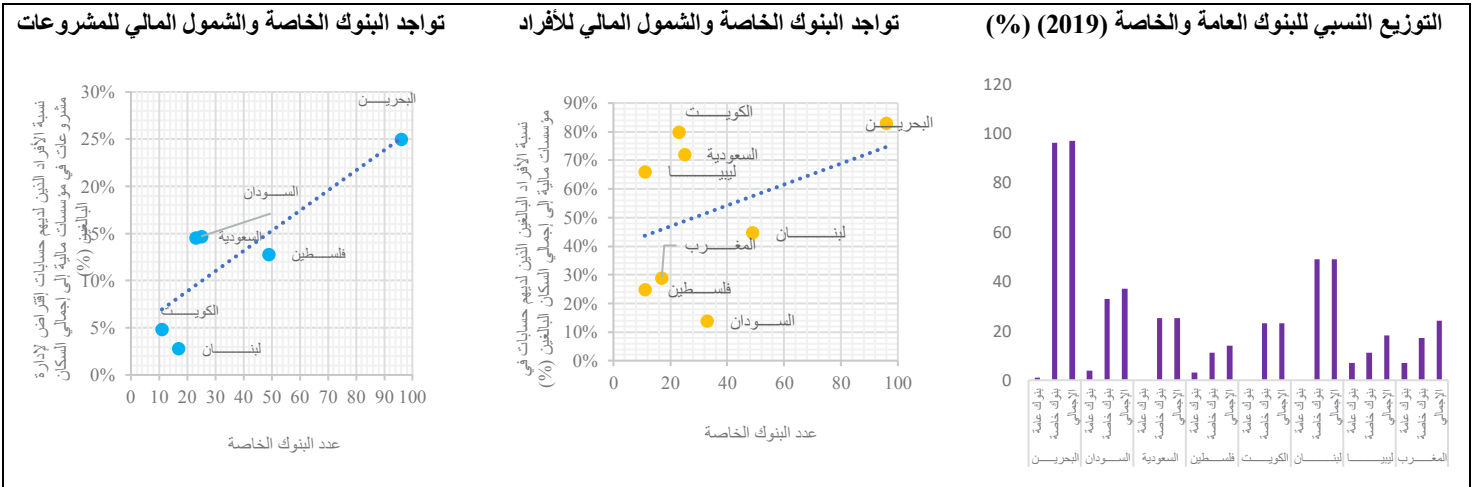


المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

أما من حيث ملكية البنوك (عامة، وخاصة)، ترتفع الأهمية النسبية للبنوك الخاصة في خمسة دول من الدول الثمانية المُشار إليها، حيث يُشكل عددها ما يفوق نسبة 80 في المائة من إجمالي عدد البنوك العاملة في كل من البحرين، والسودان، والسعودية، والكويت، ولبنان. رافق الزيادة في عدد هذه البنوك أيضاً ارتفاع في مستويات الشمول المالي للأفراد وللشركات في هذه الدول إلى ما يفوق أيضاً المتوسط العربي المسجل. يُلاحظ في هذا الإطار أن البحرين سجلت أعلى مستوى لتواجد البنوك الخاصة، التي تمثل نحو 99 في المائة من إجمالي البنوك العاملة في الدولة حيث سجلت أعلى مستوى للشمول المالي على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان سواءً بالنسبة للأفراد أو الشركات.

الشكل رقم (2)

هيكل ملكية البنوك (عامة وخاصة) ومؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية وفق أحدث بيان متاح



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

¹⁹ بيان عام 2017 نظراً لعدم وجود سلسلة متصلة لبيانات الشمول المالي بحسب قاعدة البنك الدولي تتوفر البيانات للأعوام (2011 و2014 و2017).

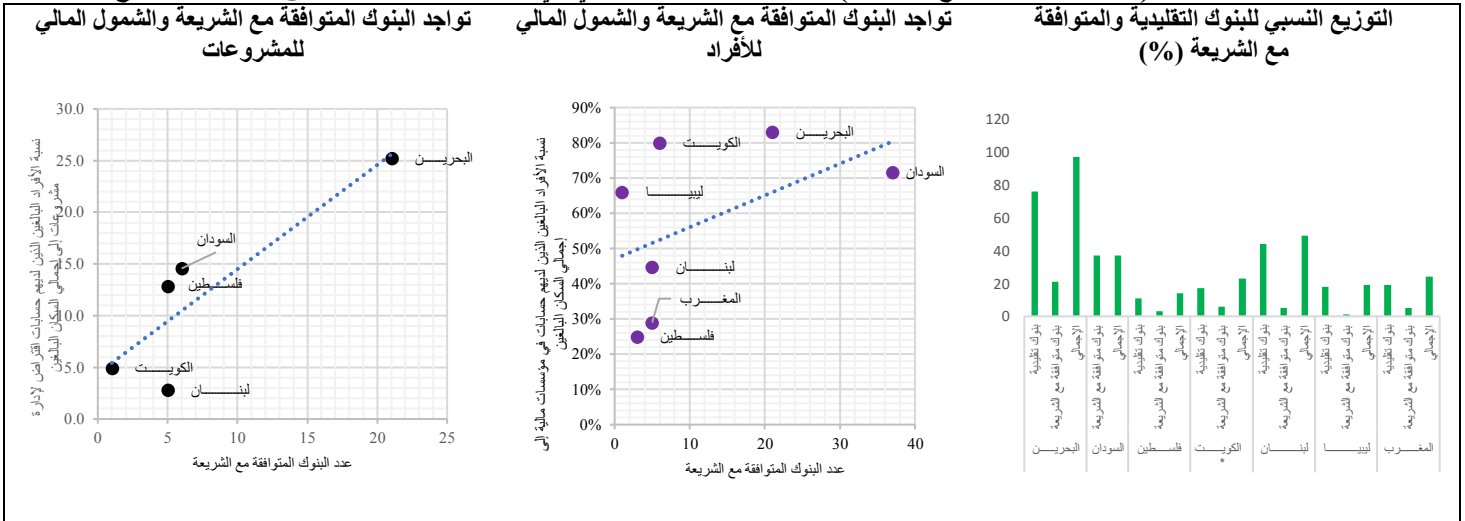
طبيعة نشاط البنوك

لاقي التمويل المتوافق مع الشريعة اهتماماً عالمياً واسعاً في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ظل النظرة إلى آليات التمويل الإسلامي كأحد عناصر تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية. تتسم الدول العربية بنشاط ملحوظ لقطاع التمويل المتوافق مع الشريعة، حيث تستأثر الصيرفة المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية بنحو 60 في المائة من إجمالي أصول الصيرفة المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم، ونحو ثلث الإصدارات العالمية من الصكوك. تعد البنوك المتوافقة مع الشريعة ذات أهمية نظامية محلية في سبع دول عربية، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15 في المائة من مجمل الأصول المصرفية. كما تعتبر مؤسسات الصيرفة المتوافقة مع الشريعة في كل من السعودية والإمارات ذات أهمية نظامية عالمية، حيث تستأثر بنحو 20.4 في المائة و9.3 في المائة على التوالي من أصول الصناعة على مستوى العالم²⁰.

يُعزز ذلك وجود طلب متزايد على أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة سواءً من حيث الأفراد أو الشركات في الدول العربية حيث تشير التقديرات إلى 25 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لا يتوفر لديها فرص للنفاذ للتمويل نتيجة محدودية أدوات التمويل المتوافق مع الشريعة. تتفاوت هذه النسبة من دولة إلى أخرى. ففي السعودية تفضل نحو 90 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة على وجه التحديد. وفي المغرب والأردن، تفضل نحو 54 و45 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع الخدمات المصرفية الإسلامية على التوالي. في الدول العربية الأخرى، تتراوح النسبة بين 20 في المائة و35 في المائة⁽²¹⁾. تتوزع البنوك في الدول الثمان ما بين بنوك تقدم خدمات مصرفية تقليدية وبنوك تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة بما يمثل نحو 20 في المائة أو أكثر من إجمالي البنوك العاملة في هذه الدول. تسجل نسبة البنوك المتوافقة مع الشريعة أعلى مستوياتها في السودان (100 في المائة) حيث تعمل الدولة وفقاً لنظام مصرفي متوافق بالكامل مع الشريعة، يليها الكويت بنسبة (26 في المائة)، والبحرين (22 في المائة)، ونحو (21 في المائة) في كل من المغرب وفلسطين. صاحب تنامي عدد هذه البنوك في غالبية الدول الثمان زيادة في مستويات الشمول المالي للأفراد والشركات كذلك.

الشكل رقم (3)

طبيعة نشاط البنوك (تقليدية ومتوافقة مع الشريعة) ومؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية وفق أحدث بيان متاح



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

²⁰ Source: IFSB, (2019). "Islamic Financial Services Industry Stability Report".

²¹ IFC, (2014). "Survey on Islamic Finance and SMEs". The International Finance Corporation, Washington D.C.

2.3 مؤشرات التركيز المصرفي

بالرجوع إلى الدول المتضمنة في العينة وباستخدام مؤشرات التركيز المصرفي ممثلة في حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة أكبر بنوك من إجمالي الودائع والتسهيلات المصرفية التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان، يتضح انخفاض مؤشر التركيز ممثلاً بحصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي الودائع المصرفية في أربع دول ممثلة في كل من فلسطين، والكويت، ولبنان، والمغرب ما بين عامي 2010 و2019 بما يعني تحرك هيكل السوق المصرفية نحو مستويات أعلى من المنافسة المصرفية خلال تلك الفترة، وهو ما يعكس في جانب كبير منه الإصلاحات التي تبنتها السلطات الإشرافية لتقليل مستويات التركيز المصرفي ودعم المنافسة.

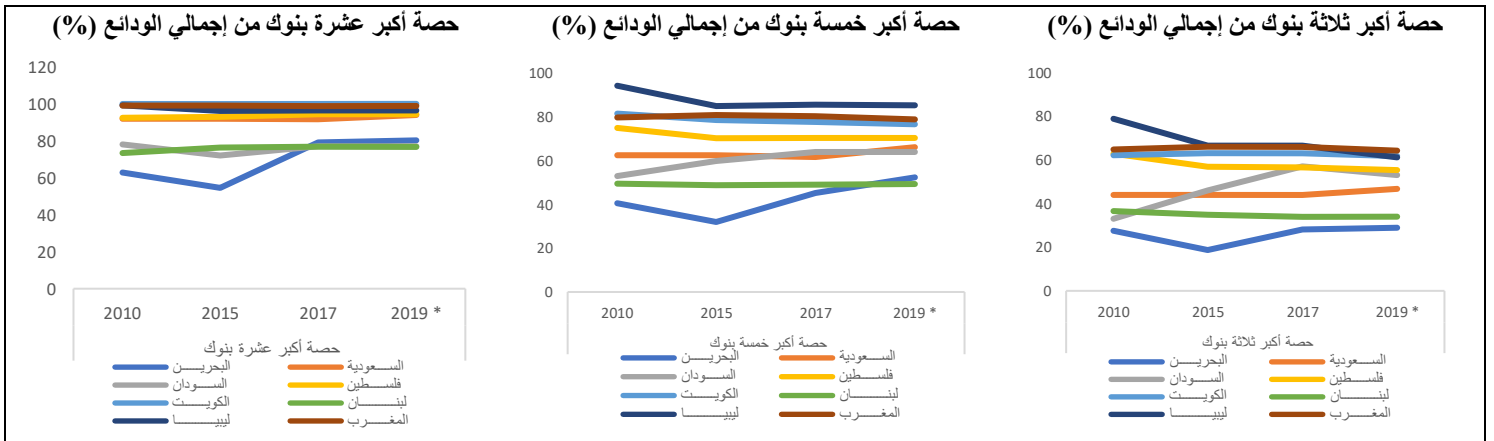
تتراوح نسبة التركيز المصرفي لأكثر ثلاثة بنوك للدول المستوفية للاستبيان في عام 2019 ما بين 29 في المائة في البحرين (بما يعني أعلى مستوى للتنافسية في السوق المصرفية)، و64 في المائة في المغرب. بالنسبة لحصة أكبر خمسة بنوك من إجمالي الودائع المصرفية، فيلاحظ أن هذه النسبة قد شهدت في المقابل ارتفاعاً ما بين عامي 2010 و2019 في معظم الدول المشمولة في الاستبيان ما عدا فلسطين. وتراوحت نسبة التركيز المصرفي لأكثر خمس بنوك من إجمالي الودائع ما بين 50 في المائة تقريباً في لبنان، ونحو 85 في المائة في الكويت. كذلك، ارتفعت حصة أكبر عشرة بنوك في الدول الثمان خلال نفس الفترة باستثناء المغرب وليبيا، وتراوحت النسبة ما بين 77 في المائة لأقل مستوى مسجل في لبنان و100 في المائة في الكويت.

على مستوى العلاقة ما بين مؤشرات التركيز المصرفي مقياسة بنصيب أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة مصارف من الودائع المصرفية ومؤشرات الشمول المالي، يلاحظ أن الدول التي شهدت مستويات أقل من التركيز المصرفي (درجات أعلى من المنافسة) سجلت مستويات أعلى من الشمول المالي للأفراد وبدرجة أكبر مستويات أعلى من الشمول المالي للمشروعات، وجاءت على رأسها البحرين التي سجلت أعلى مستوى للمنافسة المصرفية بنسبة شمول مالي للأفراد بلغت 82.6 في المائة وشمول مالي للمشروعات بنحو 25.2 في المائة.

كذلك يتضح من واقع مؤشرات التركيز المصرفي التي تستند إلى حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية تسجيل الدول المستوفية للاستبيان لتحسن أكبر في مستويات المنافسة المصرفية خلال الفترة (2010-2019)، حيث انخفضت حصة أكبر ثلاث بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية في كل من البحرين، وفلسطين، والكويت، ولبنان، بما يعني ارتفاع مستويات المنافسة ما بين عامي 2010 و2019. تفاوتت مستويات التركيز بالنسبة لحصة البنوك الثلاثة الأكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية في الدول الثمان ما بين أقل مستوى مسجل في لبنان (27.4 في المائة) والبحرين (28.4 في المائة) بما يعني أدنى مستوى تركيز وأعلى مستوى منافسة مصرفية، وما بين 78 في المائة في ليبيا، بما يمثل أعلى مستوى تركيز وأقل مستوى للمنافسة المصرفية.

الشكل رقم (4)

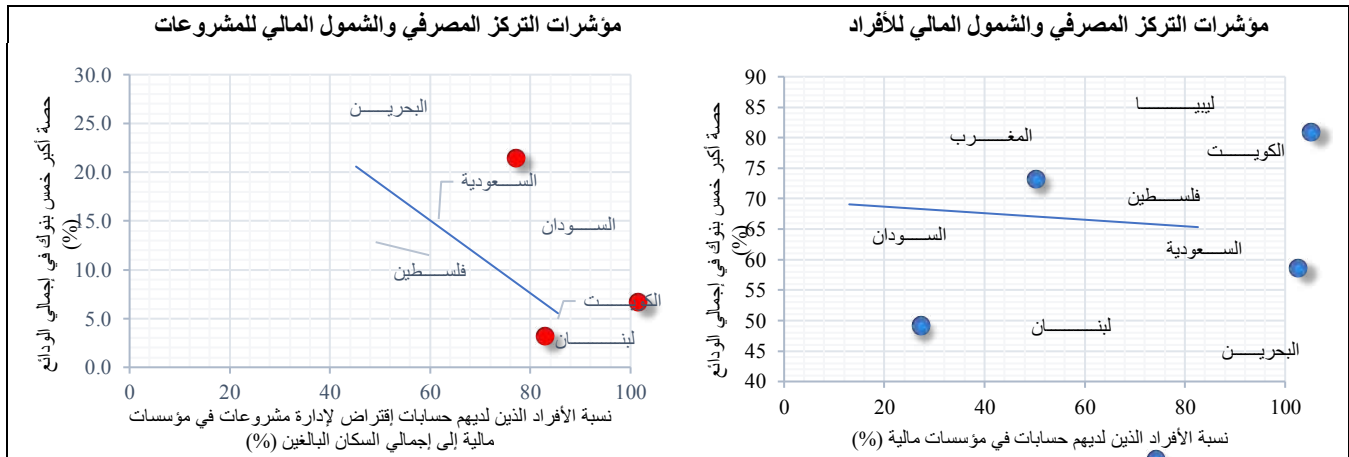
تطور مؤشرات التركيز المصرفي (حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة بنوك من إجمالي الودائع) (2010-2019) (22)



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

الشكل رقم (5)

علاقة التركيز المصرفي (حصة أكبر خمس بنوك من إجمالي الودائع) بالشمول المالي وفق أحدث بيان متوفر²³

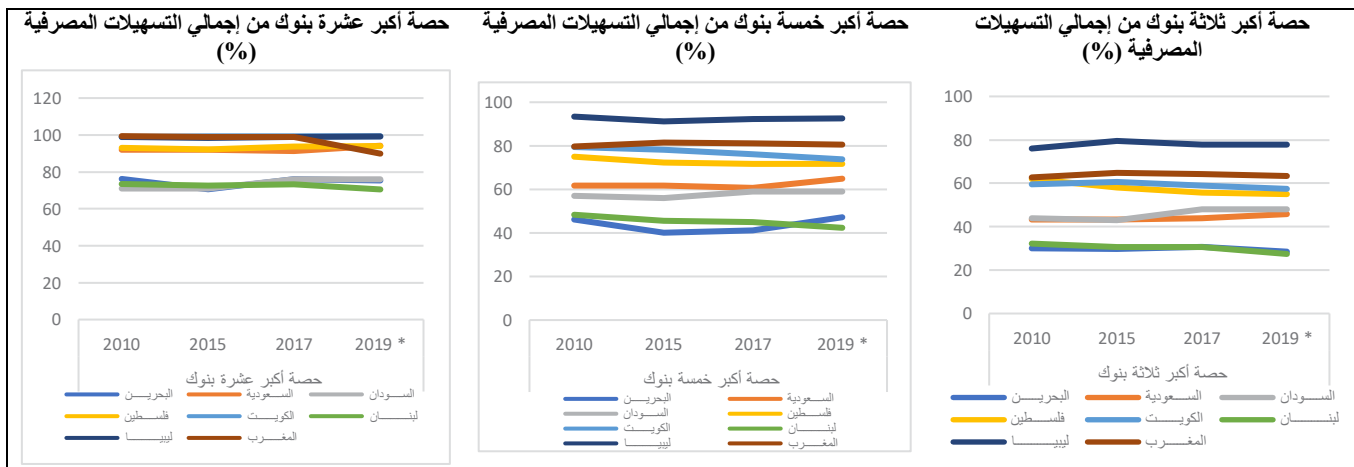


المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

من زاوية حصة أكبر خمسة بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية، فيلاحظ أيضاً انخفاضها في كل من فلسطين والكويت ولبنان، وليبيا، فيما بقيت تقريباً مستقرة في المغرب. تفاوتت النسبة على مستوى الدول الثمانية ما بين 42.4 في المائة في لبنان لأعلى مستوى منافسة و92.5 في المائة في ليبيا لأدنى مستوى منافسة. أما من حيث حصة أكبر عشرة بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية فقد سجلت انخفاضاً بما يعني تحسن مستويات المنافسة في كل من البحرين ولبنان والمغرب، فيما سجلت ارتفاعاً في باقي الدول. تراوحت النسبة ما بين 70.5 في المائة في لبنان بما يمثل أعلى مستوى منافسة مصرفية، و99 في المائة لأقل مستوى منافسة في كل من الكويت وليبيا. ساهم التحسن المسجل في مستويات المنافسة المصرفية في عدد من الدول المشمولة في الاستبيان في زيادة مستويات النفاذ للتمويل من قبل الأفراد والشركات، حيث سجلت الدول ذات المستويات الأقل من التركيز المصرفي (المستويات الأعلى من المنافسة المصرفية) مستويات أعلى من الشمول المالي للأفراد والشركات وجاء على رأسها كل من البحرين ولبنان والسعودية.

الشكل رقم (6)

تطور مؤشرات التركيز المصرفي (حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة بنوك من التسهيلات المصرفية) (2010-2019) (24)



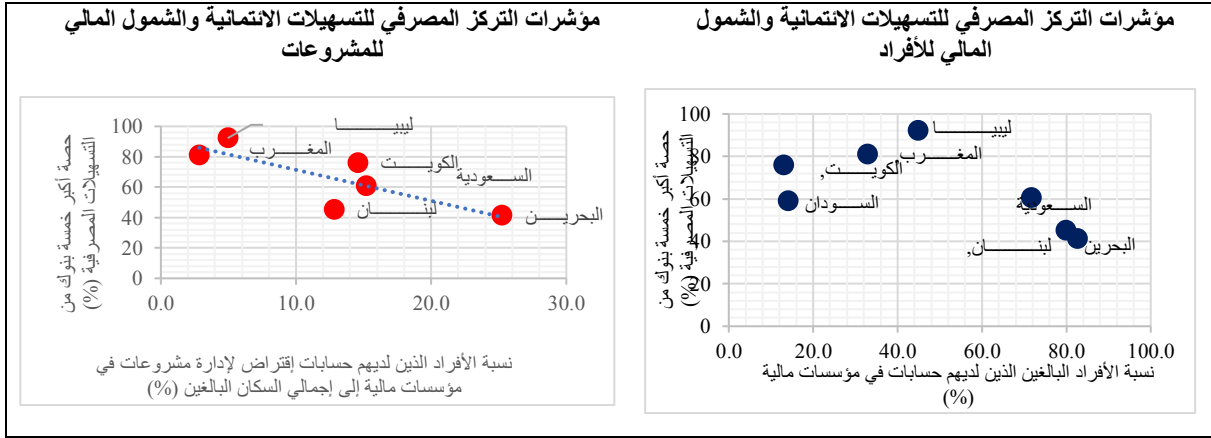
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

²³ بيان عام 2017 نظراً لعدم وجود سلسلة بيانات متصلة للشمول المالي بحسب قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي حيث تتوفر البيانات للأعوام (2011 و2014 و2017).

²⁴ بيان عام 2019 حتى النصف الأول.

الشكل رقم (7)

علاقة التركيز المصرفي (حصة أكبر خمس بنوك من إجمالي التسهيلات الائتمانية) بالشمول المالي وفق أحدث بيان متوفر²⁵



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

3.3 سلوك السوق (تسعير الخدمات المصرفية)

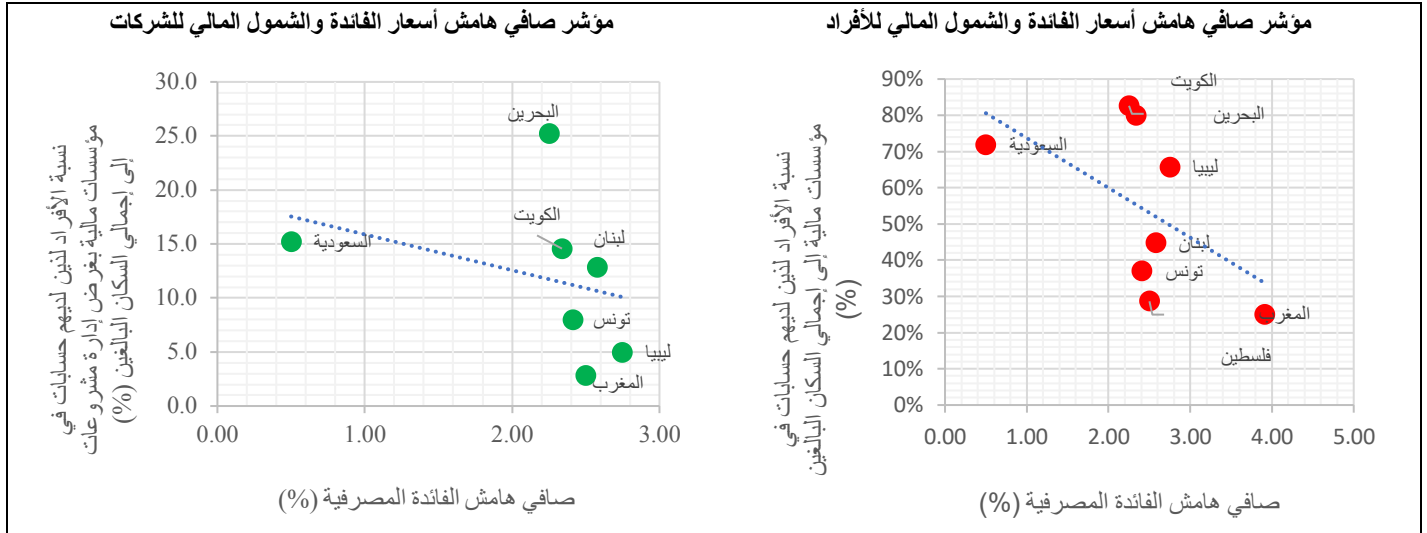
تتسم الأسواق التنافسية باتجاه البنوك إلى التنافس فيما بينها لتقديم الخدمات المصرفية لعملائها من البنوك والشركات وتسعى في سبيل ذلك إلى خفض كلفة المعاملات المصرفية إلى المستوى الذي يقترب من مستويات التكلفة الحدية وهو ما يعمل في مجمله على جذب عدد أكبر من العملاء إلى هذه البنوك في إطار ما يُعرف بسلوك السوق (Market Behavior). ينتج عن ذلك انخفاض صافي هامش الفائدة الذي يمثل الفارق بين سعر الفائدة الدائنة الذي يحصل عليه البنك من العملاء المقترضين وسعر الفائدة المدينة الذي يدفعه البنك لعملائه المقرضين.

كما سبق الإشارة في الجزء الخاص بالأدبيات الاقتصادية، يعتبر مؤشر صافي هامش سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستويات المنافسة في السوق المصرفية. فكلما انخفض صافي هامش الفائدة كلما دل ذلك على مستويات أكبر من المنافسة وبالتالي تحسن الشمول المالي (أي علاقة عكسية ما بين صافي هامش الفائدة والشمول المالي) والعكس صحيح. لا يمنع ذلك بالطبع من وجود عدد من المحددات الأخرى التي تتحكم في سلوك التسعير في السوق المصرفية ومن بينها على سبيل المثال توجهات السلطات الرقابية إلى حث البنوك على تبني ممارسات للتسعير العادل للخدمات المصرفية وغيرها من العوامل الأخرى التي تتحدد على أساسها قرارات التسعير بالبنوك.

على مستوى الدول العربية التي شملها المسح، يتضح أن الدول التي سجلت أقل مستويات لصافي هامش أسعار الفائدة اتسمت بمستويات أعلى للشمول المالي على مستوى الأفراد والشركات. جاء على رأس هذه الدول السعودية بأقل هامش مسجل لصافي الفائدة (0.50 في المائة)، تلتها وبفارق كبير في هامش سعر الفائدة البحرين (2.25 في المائة)، وبمستوى أعلى كذلك من الشمول المالي للأفراد والشركات وهو ما يؤكد وجود عدد من المحددات المهمة التي تؤثر على الشمول المالي إضافة إلى سلوك التسعير. في حين سجلت الدول التي ارتفعت فيها مستويات صافي هامش أسعار الفائدة مستويات أقل من الشمول المالي.

²⁵ بيان عام 2017 نظراً لعدم وجود سلسلة بيانات متصلة للشمول المالي بحسب قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي حيث تتوفر البيانات للأعوام (2011 و2014 و2017).

الشكل رقم (8)
تطور مؤشرات سلوك التسعير (صافي هامش أسعار الفائدة (%)) ومؤشرات الشمول المالي
وفق أحدث بيان متاح (26)



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".

أما بالاستناد إلى المؤشرات الأخرى الدالة على سلوك السوق، فباستخدام مؤشر **H** الذي يقيس مستوى مرونة إيرادات البنوك بالنسبة لكلفة الخدمات للدول المشمولة في الاستبيان، وبحسب البيانات المتضمنة في قاعدة التنمية المالية للبنك الدولي المحدث في شهر أكتوبر من عام 2019، يتضح تسجيل الدول المشمولة في الاستبيان لقيمة المؤشر **H** تتراوح ما بين صفر وواحد، وهو ما يعني أن القطاعات المصرفية في هذه الدول أقرب لأسواق المنافسة الاحتكارية، باستثناء السودان التي سجلت قيمة أعلى من الواحد، بما يعني أن قطاعاتها المصرفية أقرب لاحتكار القلة. كما يتضح كذلك أن أربع من هذه الدول شهدت تحسناً في مستويات المنافسة المصرفية خلال الفترة (2010-2014) بما يشمل البحرين والسعودية والكويت والمغرب بحسب البيانات الأحدث لقاعدة بيانات التنمية المالية الصادرة عن البنك الدولي في أكتوبر من عام 2019.

أما باستخدام مؤشر "ليرنر"، الذي يقارن أسعار المنتجات المصرفية بالتكاليف الحدية، فيتضح تحسن في قوى المنافسة في ثلاثة دول من الدول المتضمنة في الاستبيان، بما يشمل السعودية ولبنان والمغرب. فيما يشير مؤشر "بون" الذي يقيس مستوى مرونة الأرباح بالنسبة للتغيرات في التكاليف الحدية إلى تحسن في مستويات المنافسة المصرفية خلال السنوات الماضية في خمسة دول من الدول المشمولة في الاستبيان بما يشمل البحرين، والسعودية، وفلسطين، وليبيا، والمغرب.

4.3 محددات أخرى للعلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي

أشار التحليل السابق إلى أن مستويات المنافسة المصرفية الأعلى ممثلة في انخفاض مستويات التركيز المصرفي وانخفاض صافي هامش أسعار الفائدة رافقها ارتفاع في مستويات الشمول المالي للأفراد والشركات في الدول المتضمنة في الاستبيان. رغم ذلك وبحسب الأدبيات السابق الإشارة إليها، فإن العلاقة ما بين المتغيرين قد لا تكون مباشرة وإنما تمر عبر مجموعة أخرى من المحددات التي تلعب دوراً في العلاقة الطردية ما بين الشمول المالي والمنافسة المصرفية ومن بينها البنية التحتية للقطاع المالي، ومستوى تطور القطاع المالي، ومدى توفر المعلومات الائتمانية، ومستوى التنقيف المالي، وبيئة الأعمال، وهو ما تحاول الدراسة توضيحه على النحو التالي:

²⁶ بيان عام 2017 نظراً لعدم وجود سلسلة متصلة لبيانات الشمول المالي بحسب قاعدة البنك الدولي تتوفر البيانات للأعوام (2011 و2014 و2017).

1.4.3 البنية التحتية للقطاع المصرفي

يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية مُعززة له، ذلك بما يشمل أنظمة دفع كفؤة وشبكة من فروع المؤسسات المالية والصرافات الآلية ووحدات الدفع، المنتشرة في كافة أنحاء البلاد. كما يشمل ذلك أيضاً بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في الأماكن النائية من خلال الأنظمة التقنية التي تساعد المواطنين على النفاذ للخدمات المالية عبر الإنترنت والموبايل.

هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مستوى انتشار البنية التحتية للقطاع المصرفي بما يسمح بنفاذ عدد أكبر من المواطنين للخدمات المصرفية ومن بينها عدد فروع البنوك الإجمالي، وتوزيع هذه الفروع داخل وخارج العاصمة، وكذلك مدى انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

في هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية. وهو ما يتضح من خلال عدد من مؤشرات البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، ينخفض عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين في الدول العربية إلى نحو 31.5 جهازاً⁽²⁷⁾، وهو ما ينخفض إلى ما دون المتوسط العالمي البالغ 43.5 جهازاً. وكذلك من انخفاض عدد فروع البنوك لكل مائة ألف من السكان إلى 11.6 فرعاً في الدول العربية مقارنة بنحو 12 في المائة فرعاً للمتوسط العالمي.

على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان، تشير المؤشرات إلى الدور الكبير الذي تلعبه البنية التحتية المصرفية في زيادة مستويات الشمول المالي، لاسيما فيما يتعلق بعدد فروع البنوك خارج العاصمة. في هذا الإطار، تصدرت السعودية الدول المشار إليها من حيث عدد الفروع خارج العاصمة التي ارتفع عددها في عام 2019 ليصل إلى 1435 فرعاً وهو ما ساعد على زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات لتصل إلى 72 في المائة و15 في المائة على التوالي.

من جانب آخر تعتبر قابلية التشغيل البيئي للأنظمة (Interoperability) سواءً على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع من أهم عوامل البنية التحتية المالية التي تساهم في زيادة مستويات الشمول المالي لا سيما الشمول المالي الرقمي. تعرف قابلية التشغيل البيئي للأنظمة بحسب الاتحاد الدولي للاتصالات -أحد المنظمات الدولية المنبثقة عن منظومة الأمم المتحدة- بكونها تمثل "القدرة على التحويل الإلكتروني للأموال ما بين حسابات العملاء في المصارف المختلفة بعضها البعض من جهة، وبينها وبين المحافظ الإلكترونية لشركات الهاتف النقال من جهة أخرى. مع دخول البنوك الآن عصر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، فإن قابلية التشغيل البيئي بين الحسابات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول منتشرة على نطاق واسع في العديد من الدول، في حين لا يزال يتعين على الكثير من الدول بذل المزيد من الجهود على صعيد تشجيع قابلية التشغيل البيئي ما بين المحافظ الإلكترونية التي توفرها شركات الهواتف المحمولة⁽²⁸⁾.

على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان، تتوفر قابلية التشغيل البيئي في كل من فلسطين والكويت والسعودية، والمغرب. فيما لا تتوفر في باقي البلدان. هذا وتلزم البنوك المركزية مزودي الخدمات المصرفية باعتماد قابلية التشغيل البيئي للأنظمة في كل من الكويت والمغرب. فيما تعتبر الأردن أول دولة عربية تتبنى إطاراً قانونياً في عام 2016 يلزم مزودي الخدمات المالية باعتماد قابلية التشغيل البيئي منذ اليوم الأول لبدء عملها⁽²⁹⁾.

²⁷ بيان عام 2017 نظراً لعدم وجود سلسلة متصلة لبيانات الشمول المالي بحسب قاعدة البنك الدولي تتوفر البيانات للأعوام (2011 و2014 و2017).

²⁸ International Telecom Union, (2016). "Digital financial services: Regulating for Financial Inclusion— An ICT Perspective", Telecommunication Development Sector.

²⁹ AFI, (2016). "H.E Dr. Ziad Fariz: Strategic Directive for Financial and Social Stability", Oct.

2.4.3 مدى تطور القطاع المالي

يتسم القطاع المالي في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى ومن أهمها سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وعدد من المؤسسات المالية التي تلعب دوراً مهماً في تيسير فرص نفاذ الأفراد غير المشمولين مالياً إلى خدمات مالية أكثر ملائمة لاحتياجاتهم. يأتي على رأس هذه المؤسسات مكاتب البريد والبنوك الزراعية وجمعيات الادخار.

تساهم تنمية دور المؤسسات المالية غير المصرفية في اتساع نطاق تغطية وشمولية الخدمات المالية وتنوعها بما يلاءم احتياجات قطاع عريض من المستهلكين. كما أن بعض هذه المؤسسات، مثل مكاتب الادخار على سبيل المثال تتسم بنطاق تمثيل جغرافي واسع النطاق، وهو ما يمكن أن يعول عليه لزيادة الشمول المالي كما هو الحال في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس.

إضافة إلى ما سبق، فإن تواجد سوق كفئة للأوراق المالية يساهم في دعم فرص وصول الشركات إلى تمويل داعم لأنشطتها ومشاركة شريحة أكبر من المستثمرين في رأس مال هذه الشركات وبالتالي فرص أوسع نطاقاً للنمو الاقتصادي والشمول المالي.

على مستوى الدول العربية، هناك حاجة إلى تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية وهو ما يستدل عليه من خلال عدد من المؤشرات من بينها على سبيل انخفاض نسبة مؤشر القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تنخفض النسبة على مستوى الدول العربية إلى نحو 49 في المائة مقابل 93 في المائة للمتوسط العالمي، و108 في المائة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من جانب آخر، ساهم انتشار التقنيات المالية الحديثة في دخول مزودين جدد للخدمات المالية بخلاف المؤسسات المالية التقليدية ومن أهمها المصارف، وهو ما ساهم مؤخراً في زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والشركات من خلال التوسع في تطبيقات المصارف الإلكترونية والدفع الإلكتروني ومنصات التمويل الجماعي.

يعتبر تشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة أحد أهم التوجهات الحديثة لزيادة مستويات المنافسة المصرفية والشمول المالي بما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات المالية وخفض كلفتها وضمان تنوعها بما يلائم احتياجات المتعاملين المختلفين. شهدت بعض الدول المشمولة في الاستبيان اتجاهاً من قبل السلطات الإشرافية إلى إصدار تراخيص لشركات التقنيات المالية لتبدأ بتقديم خدماتها للمتعاملين لاسيما في مجال الدفع الرقمي، وهو ما ساعد على ارتفاع عدد هذه الشركات ليصل إلى 1711 في الكويت و14 في المغرب ونحو 5 شركات في فلسطين و4 شركات في ليبيا. من بين هذه الدول سجلت الكويت ذات النصيب الأكبر من عدد شركات التقنيات المالية الحديثة أعلى مستوى للشمول المالي للأفراد والشركات على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان.

تقدم هذه الشركات لعملائها مجموعة متنوعة من الخدمات. ففي **فلسطين**، تقدم شركات التقنيات المالية الحديثة خدمات إصدار المحافظ الإلكترونية (E-Wallets)، وتحصيل الفواتير، وإصدار بطاقات الدفع المسبق، والخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول، وخدمة (POS Acquiring) لبطاقات الدفع غير المحلية، والربط مع المزودين الخارجيين، علاوة على خدمات تقاص بطاقات الدفع الدائنة والربط مع المزودين الخارجيين. في **الكويت**، تقدم شركات التقنيات المالية الحديثة خدمات الدفع والتسوية الإلكترونية. في **ليبيا**، يركز نشاط هذه الشركات على تسهيل عمليات الشراء الإلكتروني للسلع والخدمات.

في **المغرب**، تشمل الخدمات المالية المصرّح تقديمها لمؤسسات الدفع (باعتبارها شركات عاملة في مجال التقنيات المالية) كل من: عمليات تحويل الأموال، والودائع والسحب نقداً على حساب الدفع، وتنفيذ معاملات الدفع بأي وسيلة من وسائل الاتصال عن بعد، شريطة أن يتصرف المشغل فقط كوسيط. إضافة إلى تنفيذ عمليات السحب، والدفع

بالبطاقة، وتنفيذ التحويلات، عندما يتعلق الأمر بالأموال الموضوعة في حساب الدفع. في **السعودية**، تتمثل الخدمات المصرح تقديمها لشركات التقنيات المالية في حلول المدفوعات، والحلول التمويلية، والصرافة.

3.4.3 توفر المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي

يعتمد نجاح جهود الشمول المالي على توفر عدد من المقومات الرئيسية من بينها توفر أنظمة كفؤة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول، حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات للفئات غير المشمولة. حيث تتيح للمؤسسات المالية على وجه الخصوص التغلب على تحديات عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) التي تؤدي إلى إجماع البنوك عن توفير التمويل للقطاعات التي لا تتوفر لديها ضمانات بنكية وسجل ائتماني ممتد زمنياً، يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإقصاء المالي.

في هذا الإطار، تبدو الحاجة ملحة لتعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية لتوفير الداعم الكفيلة بتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون لتقديم مجموعة من التدخلات الداعمة للشمول المالي. فعلى سبيل المثال، ورغم انتشار أنظمة الاستعلام الائتماني في عدد كبير من الدول العربية، إلا أن نطاق شمولية هذه الأنظمة للفئات المستهدفة لا يزال محدوداً حيث لا تتعد نسبة السجلات الائتمانية الخاصة على سبيل المثال بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سوى 6 في المائة من إجمالي السجلات الائتمانية المتوفرة في عدد من الدول العربية. من جانب آخر، تعتبر نظم الإقراض المضمون وسجلات الأصول داعماً رئيساً لتوجيه التمويل للفئات غير المشمولة مالياً.

على مستوى الدول العربية، سجلت دول المجموعة نحو 4.3 نقطة في مؤشر عمق المعلومات الائتمانية الذي يصدره البنك الدولي وهو ما يعتبر مقبولاً بالقياس بالمتوسط العالمي البالغ 4.9 نقطة إلا أنه يعد منخفضاً بالقياس بباقي الأقاليم الأخرى.

بالنسبة للدول المستوفية للاستبيان، فقد سجلت كل من البحرين والسعودية أعلى مستوى لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية على مستوى دول المجموعة وهو ما ساعد الدولتان على تسجيل مستويات مرتفعة من الشمول المالي للأفراد بلغت 83 في المائة و72 في المائة على التوالي، بما يبرز أهمية المتطلبات أو الركائز الأساسية الداعمة للشمول المالي وعلى رأسها مدى توفر وعمق المعلومات الائتمانية.

يُشار في هذا الصدد أن البنوك ملزمة في **فلسطين**، بالحصول على التقارير الائتمانية للاستئناس بها في قرارات منح الائتمان لأوجه الإقراض المختلفة، فيما تعتبر هذه التقارير ملزمة للبنوك فيما يتعلق بعمليات منح قروض الرهن العقاري. في **الكويت**، صدر مؤخراً القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، حيث يجري الآن توفيق أوضاع شركة المعلومات الائتمانية (Ci-net) التي سيسمح لها بممارسة أعمال طلب وجمع وحفظ وتحليل وتبويب واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية، وإعداد السجل الائتماني والتصنيف الائتماني، وإصدار تقرير المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني، وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر المرتبطة بالعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. وسوف تكون البنوك ملزمة بالحصول على تقارير التصنيف الائتماني للعملاء من خلال الشركة المذكورة ومراعاة تلك التصنيفات عند اتخاذ القرارات الائتمانية.

من ناحية أخرى، فإن التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي منذ بداية عام 1994، بشأن ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى البنوك، تلزم البنوك بإجراء الدراسات الائتمانية اللازمة عند إقرار منح أو تجديد أو زيادة التسهيلات الائتمانية، التي عليها أن تأخذ في الاعتبار البيانات التي يعدها البنك المركزي عن مركزية المخاطر، وإجراء الاستعلام عن العملاء، والعمل على تقليل المخاطر الائتمانية.

في المغرب، يتعين على البنوك أن تقوم قبل منح عملائها أية قروض باستشارة شركات الاستعلام الائتماني (credit bureau) من أجل الحصول على تقرير حول ملاءة العميل، كما ينبغي تضمين تقرير الملاءة في ملف كل عميل يتقدم بطلب الحصول على اعتمادات مالية.

4.4.3 مستوى التثقيف المالي

يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة. وفق نتائج استبيان متخصص تجريه مؤسسة "ستاندرد أند بورز" عن التثقيف المالي شمل أكثر من 150 ألف شخص في 140 دولة، اتضح أن مستويات الإلمام بالثقافة المالية يصل إلى أكثر من 50 في المائة في البلدان المتقدمة، في حين تنخفض النسبة إلى 37 في المائة في البلدان النامية.

بناءً عليه، يتزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. فوفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 34 دولة استراتيجيات لمحو الأمية المالية، فيما تبذل 25 دولة أخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وتوسع 5 دول أخرى للتخطيط لذلك. وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عالمياً خلال السنوات الخمس الأخيرة³⁰.

في هذا السياق، يعتبر عدد من المصارف المركزية أن مستوى التثقيف المالي في الدول العربية لا يمكن أن يوصف بأكثر من كونه جيد، الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية لتعزيز وعي الجمهور المالي من خلال تنفيذ البرامج والخطط الوطنية الهادفة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي³¹.

تسجل نسبة التثقيف المالي (الأفراد المثقفين مالياً) إلى إجمالي الأفراد البالغين أقل من 30 في المائة في عدد من الدول العربية على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان. تصدرت الكويت ولبنان دول المجموعة بأعلى مستوى للتثقيف المالي، حيث بلغت نسبة السكان المثقفين مالياً نحو 44 في المائة من السكان لكل منهما، وسجلت الدولتان كذلك مستويات مرتفعة من الشمول المالي للأفراد بلغت 80 في المائة و45 في المائة على التوالي. كما بلغت نسبة الشمول المالي للمشروعات 15 في المائة و13 في المائة على الترتيب.

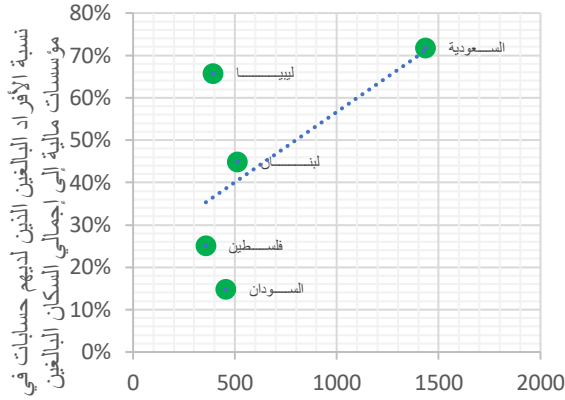
5.4.3 بيئة الأعمال

تلعب بيئة الأعمال المتطورة دوراً كبيراً في زيادة مستويات الشمول المالي، حيث تساعد بيئات الأعمال المرنة التي لا تفرض قيوداً على ممارسة الأعمال، على زيادة كل من جانبي الطلب والعرض الخاص بالخدمات المالية وتشجع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها لجمهور عريض من المستفيدين. كما أن سهولة بيئات الأعمال تساعد على تأسيس المزيد من المشروعات وبالتالي زيادة مستويات الطلب على الخدمات المالية.

ترتيب الدول العربية في مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019، يبرز تأخر ترتيب عدد من الدول العربية وتسجيل غالبيتها لمرتبة تفوق 60 على مستوى العالم، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى تطور وانتشار الخدمات المالية في بعض هذه الدول، حيث ترتبط مستويات الشمول المالي عكسياً بمرتبة الدولة في مؤشر ممارسة الأعمال. فكلما سجلت الدولة مرتبة منخفضة على مستوى العالم في مؤشر سهولة أداء الأعمال فإن ذلك يرتبط بمستوى أقل من الشمول المالي (علاقة عكسية). على مستوى الدول المشمولة في الاستبيان شهدت الدول التي سجلت مرتبة متقدمة في مؤشر أداء الأعمال مستويات أعلى من الشمول المالي بالنسبة للمشروعات، ذلك بما يشمل البحرين، والسعودية، والكويت.

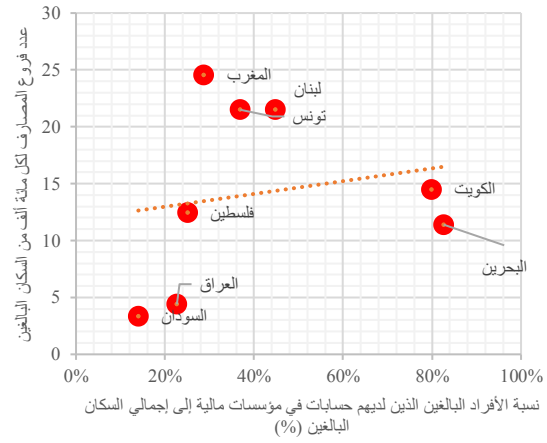
دور بعض العوامل المحددة للعلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي (32)

فروع البنوك خارج العاصمة

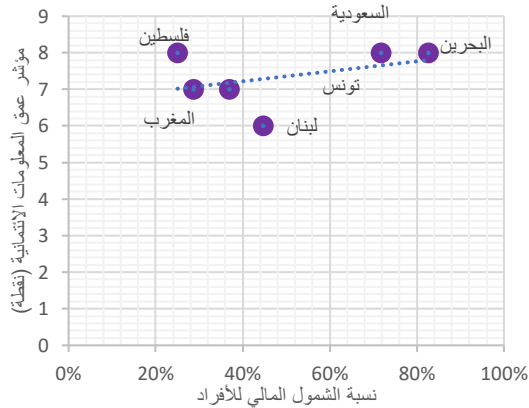


عدد فروع البنوك خارج العاصمة (فراً)

فروع المصارف لكل مائة ألف من السكان البالغين



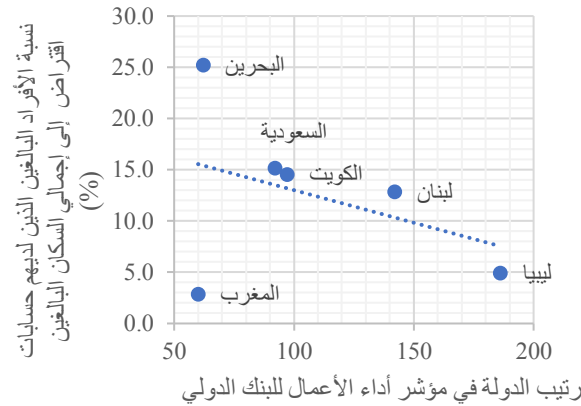
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (2019)



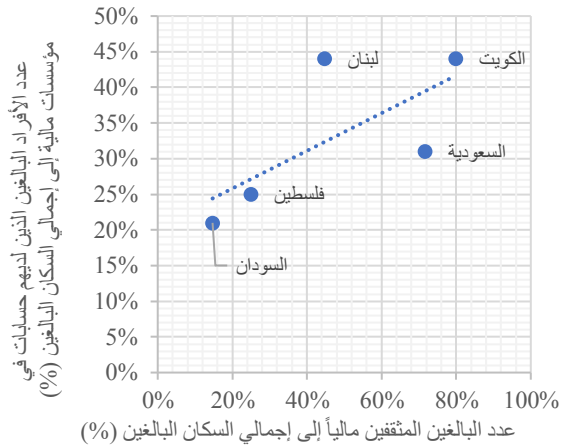
التطور المالي (عدد شركات التقنيات المالية الحديثة) (2019)

نسبة الشمول المالي للأفراد	عدد شركات التقنيات المالية	الدولة
25	5	فلسطين
80	1711	الكويت
66	4	ليبيا
29	14	المغرب

مرتبة الدولة في مؤشر أداء الأعمال (2019)



التثقيف المالي (نسبة السكان المثقفين مالياً)



المصدر: صندوق النقد العربي والبنك الدولي.

32 بيان عام 2017 نظراً لعدم وجود سلسلة متصلة لبيانات الشمول المالي بحسب قاعدة البنك الدولي تتوفر البيانات للأعوام (2011 و2014 و2017).

رابعاً: الجهود المبذولة من قبل السلطات الإشرافية لزيادة مستويات المنافسة المصرفية والشمول المالي

تتبنى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المستوفية للاستبيان عدد من التدابير لتشجيع وضمان المنافسة المصرفية ما بين البنوك العاملة في دولها وذلك على عدد من الأصعدة.

1.4 تشجيع المنافسة والتسعير العادل للخدمات المصرفية

في **فلسطين** تقوم مؤسسة النقد الفلسطينية باعتماد معايير لتشجيع المنافسة بين مزودي الخدمات المالية وذلك من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح وحماية حقوق المستهلكين الخدمات المالي. في **الكويت**، يشترط بنك الكويت المركزي عدم قيام البنوك بتحصيل أي رسوم أو عمولة "تحت أي مسميات" مرتبطة بكافة مجالات عمل البنوك إلا بموافقة البنك المركزي الخطية المسبقة على ذلك، على أن يتضمن طلب الموافقة المرسل من البنوك الحد الأقصى لقيمة الرسم أو العمولة، ومبررات استيفاء الرسم أو العمولة، والمصادر التي استرشد البنك بها في تحديده لقيمة الرسم أو العمولة في حال توفرها.

في **ليبيا**، وضع مصرف ليبيا المركزي ضوابط تنص على ضرورة تطبيق مبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء، والإفصاح عن أسعار الخدمات المصرفية وأية تغييرات تطرأ عليها، من خلال الإعلان عنها بشكل بارز لدى كافة الفروع المصرفية والمواقع الإلكترونية للمصارف، وأية وسائل أخرى تضمن وصول المعلومة وإتاحتها أمام الجميع ببساطة وسهولة. ولأغراض المتابعة، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التقيد بالتعليمات في هذا الإطار، وحسن تنفيذها من خلال الرقابة الميدانية والمكتبية، وإصدار ما يلزم في هذا الخصوص.

في **البحرين**، أجرى مصرف البحرين المركزي دراسة عن الرسوم المطبقة من قبل بنوك التجزئة. بناءً على هذه الدراسة، وضع المصرف قيوداً معينة على رسوم المنتجات والخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، ألزم المصرف جميع بنوك التجزئة بعرض قائمة الرسوم المطبقة باللغتين العربية والإنجليزية وذلك عن طريق وضع اشعارات في المكاتب الرئيسية والفروع.

في **المغرب**، يعتبر بنك المغرب أن تسعير الخدمات المالية يجب أن يستند إلى مبدأ المقاربة فيما يتعلق بالخدمة المقدمة. بناءً عليه، يخضع تحديد أسعار الخدمات البنكية إلى تطبيق مبدأ حرية الأسعار والمنافسة، وذلك من أجل خلق ديناميكية اقتصادية تمكن المؤسسات البنكية من تحسين جودة الخدمات البنكية المعروضة لعملائها. عمل بنك المغرب على وضع مؤشر لأسعار الخدمات البنكية يهدف إلى تقييم النمو السنوي لأسعار العملات المطبقة من طرف البنوك. يهدف هذا المؤشر إلى تقييم النمو السنوي لأسعار العملات المطبقة من طرف البنوك على الخدمات البنكية الأساسية، ذلك بما يشمل 14 خدمة مصرفية أساسية. كما تم إقرار 6 عمليات بنكية مجانية جديدة سنة 2016 وذلك بالتنسيق بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، ليصبح مجموع الخدمات المجانية التي تقدمها البنوك لعملائها مجاناً 22 خدمة.

تقوم بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في الدول المستوفية للاستبيان **باحساب صافي هامش أسعار الفائدة** كما تقوم بمتابعة مستوى هذا الهامش من واقع البيانات المنشورة للبنوك بهدف ضمان مستويات المنافسة في السوق المصرفية. ففي **المغرب**، يساوي بند هامش الفائدة المدرج ضمن البيانات الموجزة التي تنشرها البنوك التقليدية، الرصيد الذي يتم الحصول عليه عن طريق حساب الفرق بين: (أ) مبلغ الفوائد والإيرادات المماثلة التي تلقاها البنك والتي تخص المعاملات مع مؤسسات الائتمان، المعاملات مع العملاء والسندات المحتفظ بها، (ب) مبلغ الفوائد والمصروفات المماثلة التي دفعها البنك والتي تخص المعاملات مع مؤسسات الائتمان، المعاملات مع العملاء والسندات المصدرة من طرف البنك.

أما بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة (التشاركية) فيساوي بند هامش التمويلات التشاركية المدرج ضمن البيانات الموجزة التي تنشرها البنوك التشاركية، الرصيد الذي يتم الحصول عليه عن طريق حساب الفرق بين: (أ) إيرادات التمويلات التشاركية و(ب) مصروفات التمويلات التشاركية. تتكون إيرادات التمويلات التشاركية من الإيرادات الناتجة

عن تمويلات المرابحة والسلم وتمويلات أخرى. تخصص من هذه الإيرادات المصروفات والخسائر الناتجة عن نفس التمويلات. تجدر الإشارة إلى أن طرق الاحتساب المبينة أعلاه تتعلق بهامش الفائدة المدرج ضمن البيانات الموجزة التي تنشرها البنوك.

في **الكويت**، تمثل نسبة هامش سعر الفائدة صافي الإيرادات من الفوائد منسوبة إلى متوسط الأصول المدرة للفوائد، وتتمثل هذه الأصول في: الودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، وصافي القروض. أما في **السعودية**، فتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بجمع معلومات من خلال العائد ربع السنوي على متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع والتسهيلات الائتمانية.

2.4 حرية تسعير الخدمات المصرفية

تترك بعض الدول المشمولة في الاستبيان للبنوك حرية تسعير الخدمات المصرفية مثل **فلسطين**، حيث لا ترتبط أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي بإحدى أدوات السياسات النقدية أو بأسعار فائدة إقراض الإنترنت أو السعر المرجعي للإنترنت، حيث يتم تشجيع المنافسة من خلال الشفافية والإفصاح، وتتمثل أهم الإجراءات المتبعة في اعتماد برنامج تكلفة الاقتراض السنوية، بحيث يجب على مزودي خدمات الإقراض تزويد المقترضين بنسبة تكلفة الاقتراض السنوية قبل منح القرض للتعديل لتمكينه من المقارنة بين المزودين المختلفين واختيار الأقل بالنسبة له. كما تقوم مؤسسة النقد الفلسطينية إضافة إلى ذلك بإلزام البنوك بنشر أسعار الفائدة على المواقع الإلكترونية الخاصة بها وتحديث البيانات بشكل مستمر.

في **السودان**، نظراً لأن النظام المصرفي متوافق بالكامل مع الشريعة، فلا يوجد ارتباط بين أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأدوات السياسة النقدية. في **السعودية**، يعتبر ارتباط أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي بإحدى أدوات السياسة النقدية، أحد العوامل التوجيهية الذي يعود تحديده إلى البنوك. في هذا الإطار، تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإلزام البنوك التجارية العاملة في المملكة بنشر أسعار الفائدة الفعلية للتسهيلات (وليس الإسمية) ضمن الحملات الدعائية والإعلانية المتعلقة بالمنتجات البنكية.

في المقابل تقوم البنوك المركزية في دول أخرى مثل **الكويت**، بوضع سقف للفوائد تعمل البنوك وفقاً لها، وبحيث تحدد البنوك فوائدها ضمن السقف الأعلى، مع التدخل المستمر من بنك الكويت المركزي لضمان تنظيم مستويات السيولة للمحافظة على استقرار هيكل سعر الفائدة. كذلك يرتبط سعر الفائدة على جميع القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف في **ليبيا** بأداة سعر إعادة الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي، مضافاً إليها نسبة لا تزيد عن 2.5 في المائة وفقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي. كما يقوم المصرف بنشر أسعار الفائدة المقدمة من كل البنوك العاملة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

في **المغرب**، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أنه يتم التفاوض بحرية على أسعار الفائدة بين العميل ومؤسسة الائتمان، فإنه وفقاً لمقتضيات بنك المغرب لا يجب على أن تتجاوز التكلفة الفعلية للخدمات المصرفية بما في ذلك جميع التكاليف المصاحبة للائتمان (الفائدة المصرفية ورسوم الطلب وتكلفة التأمين الإلزامي ورسوم الضمان...) الحد الأقصى لسعر الفائدة التقليدي الذي يحدده بنك المغرب على أساس متوسط سعر الفائدة المرجح المطبق من قبل مؤسسات الائتمان على ائتمان الاستهلاك في السنة التقويمية السابقة بالإضافة إلى 200 نقطة أساس).

أما من حيث آلية تحديد العمولات والرسوم لدى القطاع المصرفي، فهناك حدود قصوى للعمولات والرسوم لدى القطاع المصرفي في كل من **فلسطين**، و**ليبيا**، و**السعودية**. أما في **الكويت**، و**لبنان**، فلا يوجد سقف محدد للعمولات والرسوم لدى القطاع المصرفي. رغم ذلك يتعين على البنوك الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي على العمولات والرسوم على الخدمات التي تقدمها.

كما تلتزم البنوك في كل من **فلسطين**، و**الكويت**، و**السودان**، و**السعودية**، و**ليبيا** بنشر تفاصيل أسعار العمولات والرسوم والمصاريف على المواقع الإلكترونية وفي الفروع. أما في **لبنان**، فلا يُلزم البنك المركزي البنوك بنشر تفاصيل أسعار العمولات والرسوم والمصاريف على المواقع الإلكترونية.

3.4 حملات الدعاية المصرفية ومنح الحوافز والمكافآت

في سياق المنافسة المصرفية تلجأ البنوك للتنافس فيما بينها من خلال حملات الدعاية المصرفية ومنح الحوافز والمكافآت لجذب العملاء. يُشار في هذا الصدد إلى حرص بعض البنوك المركزية على تنظيم هذه الممارسات التنافسية. ففي فلسطين، قامت سلطة النقد في عام 2017 بإصدار تعليمات للمصارف ومؤسسات الإقراض بشأن "المنتجات المالية المصرفية والإعلانات والدعاية وحملات الجوائز الخاصة بها" التي تهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح الشامل بين مزودي الخدمة وعملائهم، ذلك لتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية وضمان المنافسة العادلة. حيث توضح متطلبات التعليمات كافة الشروط المطلوب الإفصاح عنها عند الترويج للمنتجات والخدمات المالية وحملات الجوائز وفق الوسيلة التي يتم الترويج بها.

كذلك في الكويت، يتضمن دليل حماية العملاء الصادر عن بنك الكويت المركزي عام 2015 عدد من البنود التي تنظم هذا الأمر، حيث يتعين على البنوك استخدام وسائل دعائية شفافة وعادلة في تسويق منتجاتها وخدماتها المصرفية مع مراعاة ضرورة تأكيد البنوك من أن إعلاناتها وكافة المواد الدعائية التي تستخدمها في تقديم منتجاتها وخدماتها لا تتضمن معلومات غير حقيقية أو غير دقيقة تؤدي إلى فهم غير سليم لدى العملاء الحاليين أو المرتقبين بما قد يترتب عليه اتخاذ قرارات خاطئة. كما يجب عند إصدار أية إعلانات أو مواد دعائية الأخذ في الاعتبار للمسؤولية القانونية التي يمكن أن تترتب على وجود بيانات أو معلومات غير صحيحة في تلك الإعلانات أو المواد الدعائية المُستخدمة لبيع المنتجات والخدمات المالية.

في البحرين، يشترط مصرف البحرين المركزي مراقبة أي سحبيات على جوائز تقوم بها البنوك كجزء من المخططات الترويجية من قبل المراجع الخارجي للمؤسسة ووضع أنظمة مناسبة لضمان المنافسة النزيهة والحيادية. كما أن أي إعلان عن المخططات الترويجية يخضع لموافقة خطية مسبقة من مصرف البحرين المركزي وذلك قبل وضع إعلانات في الصحف أو الأماكن العامة أو المواقع الإلكترونية أو من خلال استخدام أي وسائل أخرى.

4.4 مبادرة المعاملة العادلة للعملاء (Fair Treatment of Customers – (FTC))

من جانب آخر وبهدف تشجيع المنافسة ما بين البنوك من جهة وحماية مستهلكي الخدمات المالية من جهة أخرى، قامت بعض البنوك المستوفية للاستبيان بإصدار تعليمات واضحة لتشجيع البنوك على تبني سياسات وممارسات بشأن مبادرة المعاملة العادلة للعملاء (Fair Treatment of Customers – (FTC)) التي بدورها تعتبر كذلك أحد المبادرات التي تميز البنوك بعضها عن بعض في قدرتها على جذب العملاء. ففي لبنان، أصدر مصرف لبنان تعميماً عام 2015 ينص على ضرورة قيام جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان بإعداد سياسة "أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء" يوافق عليها مجلس الإدارة، ووضع الإجراءات المتعلقة بها والأنظمة المعلوماتية اللازمة بما يؤمن التعامل بشكل عادل ومنصف ومهني مع العملاء كافة وفي جميع مراحل العلاقة معهم، بحيث تراعى خلفية العميل ومقدرته على فهم العمليات واستيعابه لمخاطرها ومنافعها (كذوي الدخل والتعليم المحدودين وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والمكفوفين....).

كما يلزم مصرف لبنان المركزي المصارف بنشر ثقافة التعامل الشفاف والعادل مع العملاء بين الموظفين لديها، لا سيما الذين يتعاملون بشكل مباشر مع العملاء، من خلال تدريبهم وتعزيز قدراتهم وخبراتهم المهنية في هذا الإطار، كما فرض على المصارف ضرورة ان تتضمن سياسة "أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء" إجراءات خاصة تأخذ بعين الاعتبار حق ذوي الحاجات الخاصة عموماً والمكفوفين خصوصاً في الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية.

في الكويت، يُلزم بنك الكويت المركزي البنوك الكويتية بمراعاة المعاملة العادلة والمنصفة للعملاء وأن تحرص على جعل هذا المنهج جزءاً من قواعد الحوكمة لديها. كما يتعين عليها أن تعطي مزيداً من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دونما تمييز بين الجنسين.

في ليبيا، يفرض مصرف ليبيا المركزي ضوابط على البنوك فيما يتعلق بتسعير الخدمات المصرفية، لضمان مبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء. أما في البحرين، فيلزم المصرف المركزي البنوك الحفاظ على المعاملة العادلة للعملاء طوال عمر العلاقة بالعميل، كما يتعين عليهم إطلاع العملاء على الأحداث المهمة الجارية في البنك. كذلك، في السعودية، تلتزم البنوك بمبادئ حماية عملاء المصارف والمتمثلة في مبدأ المعاملة بعدل وإنصاف.

5.4 تنوع الخدمات المصرفية

في إطار مساعي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى زيادة مستويات الشمول تم تبني عدد من الإجراءات لزيادة مستويات تنوع الخدمات المصرفية في الدول المشمولة في الاستبيان. في فلسطين، يتم تشجيع القطاع المصرفي على تقديم خدمات مصرفية جديدة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع وتتناسب مع متطلباتهم وخاصة الفئات محدودة الدخل والمهمشة التي تم استهدافها بشكل واضح في استراتيجيات الشمول المالي. كما تم تبسيط إجراءات فتح الحسابات حيث لا يحتاج فتح الحساب لوقت طويل بالعادة لا يتجاوز دقائق.

في إطار جهود بنك الكويت المركزي للارتقاء بالشمول المالي فقد حرص على تعزيز مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع بما في ذلك تلك الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة وذات الدخل المحدود أو الضعيف وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، وأصحاب الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة أن تكون وفق ما تتطلبه احتياجاتهم وظروفهم وتتسم بالعدالة والشفافية.

بدعم من بنك الكويت المركزي، تبنت وحدات الجهاز المصرفي الكويتي تطوير قدراتها وامكانياتها في مجال التقنيات المالية الجديدة (Fintech)، حيث أتاح ذلك فتح المجال أمام ابتكار طرق تنفيذ عدد من المعاملات والإجراءات المالية على جميع مستويات التعامل لاسيما الشخصية والتجارية منها وهو ما أدى إلى الرفع من مستوى الشمول المالي بالنسبة لشرائح كبيرة من الأشخاص على مستوى جميع القطاعات في الكويت.

في المغرب، يسعى بنك المغرب من جهة أخرى إلى تنوع الخدمات المالية المقدمة من خلال التركيز على العديد من الجهات الفاعلة والخدمات الجديدة كما هو الشأن بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة، وللخدمات التي تقدمها مؤسسات الدفع، وللخدمات الاستثمارية، ولجمعيات القروض الصغيرة، وللبنوك الخارجية. كما يتم، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية، التعامل مع العديد من الجوانب الأخرى كما هو الحال على سبيل المثال للتنقل المصرفي وللخدمات المصرفية الأساسية المجانية.

6.4 رصد مؤشرات التركيز المصرفي

تهتم بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المشمولة في الاستبيان بمتابعة مستويات التركيز المصرفي بشكل دوري بما يسمح بالرصد الدوري لوضعية تركيز هيكل السوق المصرفية وتأثير ذلك على المنافسة المصرفية بهدف تبني الإجراءات اللازمة لدعم المنافسة. من بين المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في هذا الإطار مؤشر "هرفندال-هيرشمان" (Herfindahl – Hirschman Index (HHI)) لقياس مستوى التركيز في هيكل السوق المصرفية.

ففي فلسطين، تقوم مؤسسة النقد الفلسطينية بحساب هذا المؤشر الذي بلغت قيمته 1456 بالنسبة لتركز الودائع المصرفية للقطاع الخاص و1422 لإجمالي التسهيلات الائتمانية. كما يتم كذلك احتساب مؤشرات تركيز الودائع والتسهيلات الائتمانية ضمن تقارير الاستقرار المالي السنوية. وفي السعودية، يتم الاعتماد على نتائج هذا المؤشر لتحديد التركيز في تمويل القطاعات والنظر في امكانية تبني سياسات لضمان التنوع المصرفي.

في الكويت، يقوم البنك المركزي باحتساب المؤشر بما يشمل إحدى عشر بنكاً، الذي بلغت قيمته نحو 1341 في عام 2018. كما يقوم البنك المركزي بإعداد دراسات بصورة دورية عن تطور عناصر المراكز المالية للبنوك سواء على مستوى كل بنك أو على المستوى المجمع للقطاع المصرفي. تهتم هذه الدراسات بإظهار مستويات التركيز في الأنشطة المختلفة على مستوى البنوك بالنسبة لإجمالي القطاع المصرفي، كما تتناول مقارنات متعددة للمؤشرات المالية ذات

الصلة. تظهر هذه الدراسات أن 4 بنوك بما يشمل بنكين تقليديين وبنكين متوافقين مع الشريعة يستأثروا بنحو 63.3 في المائة من إجمالي ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي و58.8 في المائة من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين من القطاع المصرفي.

في **المغرب**، يقوم بنك المغرب باحتساب مؤشر "هرفندال- هيرشمان" كما يبلغ عدد البنوك المشمولة في المؤشر 19 بنكاً. كما قام بنك المغرب بإعداد ورقة بحثية لقياس المنافسة البنكية بواسطة إحصائية بنزار وروس (Panzar and Rosse) أوضحت أن القطاع المصرفي المغربي يعتبر سوق منافسة احتكارية (Monopolistic Competition) على غرار عدد من الدول النامية والأسواق الناشئة. إضافة إلى ذلك، يظهر تحليل التنافسية تطور طفيف في الفترة المتراوحة بين 2000 و2015. يُعزى ذلك إلى الوضع الاقتصادي الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وإلى تعزيز الإطار التنظيمي وزيادة الانفتاح المالي للمصارف المغربية.

7.4 إصلاحات تعزيز المنافسة المصرفية

تبنت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المشمولة في الاستبيان عدد من الإصلاحات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية سواءً على صعيد **الإطار القانوني** (مجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم المنافسة على مستوى الدولة وتسمح بانفتاح القطاع المصرفي). في **فلسطين**، يضمن قانون سلطة النقد وقانون المصارف بنود لتشجيع المنافسة وانفتاح القطاع المصرفي وضمان المعاملة العادلة بين المصارف.

كما تم في **الكويت** تعديل القوانين التي تنظم السوق المصرفية بما يسمح للبنوك الأجنبية بالعمل في دولة الكويت من خلال فتح فروع ومكاتب تمثيل لها، كما تم إصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال بما يسمح بتشجيع دخول شركات التقنيات المالية إلى السوق لتشجيع المنافسة. وفي **ليبيا**، تم تعديل قانون المصارف والائتمان بإضافة فصل خاص بالصيرفة المتوافقة مع الشريعة لزيادة التنوع والمنافسة. أما في **المغرب**، فهناك مجموعة كبير من القوانين التي تنظم المنافسة على مستوى الدولة وتسمح بانفتاح القطاع المصرفي بما يشمل إصدار قوانين بشأن حرية الأسعار والمنافسة ومجلس المنافسة، وحماية المستهلك.

أما من حيث **إصلاحات الإطار التنظيمي** (الأدوار المناطة بالجهات المسؤولة عن حماية المنافسة المصرفية والضوابط الرقابية)، فتقوم جمعية حماية مستهلكي الخدمات المالية في فلسطين بدور مهم في تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز المنافسة. وفي **الكويت**، يناط بكل من وزارة التجارة والصناعة وجهاز حماية المستهلك مهمة حماية المنافسة المصرفية. وفي **ليبيا**، هناك عدد من الضوابط الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تضع حدود لمستويات التركيز الائتماني والضوابط والمعايير التي تحكمه.

في **المغرب**، تضمن الأدوار المناطة بالجهات المسؤولة حماية المنافسة المصرفية. أما في **السعودية**، فهناك عدد من التعليمات الرقابية التي تساهم في زيادة مستويات المنافسة ومنها متطلبات الإفصاح عن أسعار المنتجات التمويلية والادخارية، وقواعد الحسابات البنكية، إضافة إلى مبادئ التمويل المسؤول.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق بنك المغرب العديد من الدراسات والمسوحات (مسح عادات دفع المستهلك، دراسة حول المرأة في المجال القروي، دراسة حول التحويلات المالية) لإعداد جرد دقيق للحالة الراهنة للأبعاد المختلفة للشمول المالي والتي من شأنها تمكين صياغة سياسات مناسبة. كجزء من تطوير إطار رصد وتقييم للشمول المالي، هناك العديد من المشاريع قيد التنفيذ. من بينها مقياس القدرات المالية، ورسم الخرائط الجغرافية المكانية للشمول المالي.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

يعتبر القطاع المصرفي أهم دعائم القطاع المالي العربي، والقناة الأبرز لحشد المدخرات المحلية وتوفير التمويل للأفراد والمشروعات في العديد من الدول العربية. يتوجه جانب مهم من التمويل المصرفي في الدول العربية إلى القطاع الخاص بما يمثل نحو 65 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية الممنوحة بما يساعد في زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات. في هذا الإطار، تلعب المنافسة المصرفية دوراً مهماً في زيادة نفاذ الأفراد والمشروعات إلى التمويل وهو ما تؤكد العديد من الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي استندت إلى مؤشرات سلوك السوق لقياس العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي.

اهتمت هذه الدراسة بالوقوف على عدد من الأمور والمحددات المرتبطة بالمنافسة المصرفية في الدول العربية سواء فيما يتعلق بمحددات هيكل السوق (Market Structure)، أو سلوك السوق المصرفية المتمثل في قرارات التسعير (Market behavior) أو غيرها من المحددات الأخرى وتأثيراتها على مستوى الشمول المالي بالاستناد إلى نتائج استبيان أجراه صندوق النقد العربي لرصد مجموعة من البيانات المرتبطة بالمنافسة المصرفية ومن بينها مؤشرات هيكل وسلوك السوق، وعدد آخر من المؤشرات ذات الصلة وذلك للفترة (2010-2019)، وتم استيفائه من ثمان دول عربية بما يشمل: البحرين، والسودان، والسعودية، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ولبنان، والمغرب. خلصت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التالية بالنسبة للدول العربية المشمولة في الاستبيان:

- تعتبر الأسواق المصرفية في الدول الثمان المستوفية للاستبيان أسواق منافسة احتكارية (Monopolistic Competition) سواءً بالاستناد إلى كل من مؤشرات هيكل أو سلوك السوق بما يعني وجود عدد قليل من البنوك تتنافس فيما بينها للفوز بحصة سوقية أكبر، بحيث تستأثر هذه البنوك بالحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية على مستوى القطاع المصرفي.
- ساهمت الإصلاحات التي تم تبنيها في الدول الثمان في المزيد من انفتاح القطاع المصرفي وجذبه للعديد من المستثمرين المحليين والأجانب، وتواجد البنوك المتوافقة مع الشريعة جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية وهو ما ساعد على زيادة مستويات تنوع هيكل القطاع المصرفي في الدول المشار إليها.
- سجلت الدول العربية المشمولة في الاستبيان ذات مستويات التنوع الأكبر في هيكل القطاع المصرفي مقارنة بنسبة تمثيل أكبر للبنوك الأجنبية والخاصة والبنوك المتوافقة مع الشريعة مستويات أكبر من نفاذ الأفراد والمشروعات إلى التمويل وجاء على رأسها كل من البحرين والسعودية والكويت.
- تتسم النظم المصرفية في عدد من الدول المستوفية للاستبيان بارتفاع مستويات التركيز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية على حجم السوق المصرفية سواءً من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات المنافسة ويفرض تحديات تواجه تطور الخدمات المصرفية كماً ونوعاً وارتفاع كلفة تقديم الخدمات المالية وبالتالي استبعاد جانب من الأفراد والشركات من النفاذ المالي.
- سجلت الدول العربية ذات مستويات التركيز المصرفي الأقل (درجات المنافسة المصرفية الأعلى) مستويات أكبر للشمول المالي، وجاءت على رأسها البحرين التي سجلت أعلى مستوى للمنافسة المصرفية وأعلى مستوى شمول مالي للأفراد والمشروعات، بلغت 82.6 في المائة و25.2 في المائة على التوالي.

- تعتمد العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي على عدد من المحددات التي أشارت إليها الأدبيات الاقتصادية، حيث سجلت الدول التي تتسم ببنية تحتية مصرفية قوية، ومستويات أكبر لتوفر وعمق المعلومات الائتمانية ودرجات أعلى من التثقيف المالي، والمراتب المتقدمة في مؤشر بيئات الأعمال والتواجد الأكبر لشركات التقنيات المالية الحديثة مستويات أعلى من الشمول المالي، ذلك بما يشمل البحرين والسعودية والكويت ولبنان.

استناداً إلى ما سبق تخلص الدراسة إلى بعض التوصيات على صعيد عملية صنع السياسات بما يشمل:

- تركيز السلطات الإشرافية في الدول العربية على تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية، بحيث تكون هذه السياسات أحد الدعائم الأساسية المتضمنة في استراتيجيات الشمول المالي بهدف تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنوع المنتجات المصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات.

- مواصلة تبني الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز المنافسة المصرفية بحسب خصوصية الوضع الاقتصادي والمصرفي لكل دولة عربية وذلك من خلال تبني إصلاحات على صعيد الإطار القانوني والتنظيمي بما يشمل إزالة القيود المفروضة على ممارسة العمل المصرفي من قبل المستثمرين الأجانب والمستثمرين من القطاع الخاص، وخصخصة البنوك العامة الخاسرة لتقليل مستويات الهيمنة المصرفية والتوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية بكفاءة أكبر.

- تبني السلطات الإشرافية التي تتسم قطاعاتها المصرفية بالتركز المصرفي متطلبات تنظيمية ورقابية تستهدف حث المصارف العاملة على زيادة مستويات تنوع الخدمات المصرفية، وضمان التسعير العادل للخدمات المصرفية للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض المنافسة المصرفية على مستويات الشمول المالي.

- توفير البيئة الحاضنة لتشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة التي تعد أحد أهم التوجهات الحديثة لزيادة مستويات المنافسة المصرفية والشمول المالي بما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات المالية وخفض كلفتها وضمان تنوعها بما يلائم احتياجات المتعاملين المختلفين.

- تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية الهادفة إلى زيادة مستويات كفاءة القطاعات المصرفية والداعمة للشمول المالي والمنافسة المصرفية، ذلك بما يشمل تطوير أنظمة الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون، وسجلات الأصول المنقولة، وتطوير نظم الإفلاس. حيث تساعد هذه التدابير المؤسسات المالية على التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) التي تؤدي إلى إجهام البنوك عن توفير التمويل للقطاعات التي لا تتوفر لديها ضمانات بنكية وسجل ائتماني ممتد زمنياً، يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإقصاء المالي.

- إلزام مزودي الخدمات المالية بتبني تدابير لضمان قابلية التشغيل البيني للأنظمة (Interoperability) سواءً على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع التي تمثل واحدة من أهم العوامل الداعمة للبنية التحتية المالية التي تساهم في تعميق المساهمة المصرفية وزيادة مستويات الشمول المالي لا سيما الشمول المالي الرقمي.

سادساً: المراجع

المراجع باللغة العربية:

- جلال الدين بن رجب (2018). "احتساب مؤشر مُركَّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي، (2020). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
- صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية".
- هبة عبد المنعم ورامي عبيد، (2019). "منصات التمويل الجماعي في الدول العربية: الواقع والآفاق"، صندوق النقد العربي.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- AFI, (2016). "H.E Dr. Ziad Fariz: Strategic Directive for Financial and Social Stability", Oct.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., Maksimovic, V., 2004. "Bank competition and access to finance: international evidence." *Journal of Money, Credit, and Banking* 36, 627–48
- Carbó-Valverde, S., Rodriguez-Fernandez, F., Udell, G., 2009. "Bank market power and SME financing constraints." *Review of Finance* 13, 309-340
- Chong, T.T.L., Lu, L., Ongena, S., 2012. "Does banking competition alleviate or worsen credit constraints faced by small and medium enterprises? Evidence from China." *CentER Discussion Paper*, 2012-013.
- Claessens, S., Laeven, L., 2004. "What drives bank competition? Some international evidence." *Journal of Money, Credit and Banking* 36(3), Part 2, 563-583.
- Fischer, K-H., 2000. "Acquisition of information in loan markets and bank market power an empirical investigation." Working Paper, Goethe University, Frankfurt.
- Hauswald, R., Marquez, R., 2006. "Competition and strategic information acquisition in credit markets." *Review of Financial Studies* 19(3), 967-1000.
- International Telecom Union, (2016). "Digital financial services: Regulating for Financial Inclusion— An ICT Perspective", Telecommunication Development Sector.
- Marín, A. and Schwabe, G. (2018). "Bank Competition and Financial Inclusion: Evidence from Mexico", *Review of Industrial Organization* volume 55, pages257–285(2019). Available at: <https://link.springer.com/article/10.1007/s11151-018-9673-5>
- Love, I. and Peria, M. (2012). "How Bank Competition Affects Firms' Access to Finance", World Bank, Policy Research Working Paper 6163, August. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12010/WPS6163.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.

- Marquez, R., 2002. "Competition, adverse selection, and information dispersion in the banking industry." *Review of Financial Studies* 15(3), 901-926.
- Mengistu, A. and Perez-Saiz, H. (2018). "Financial Inclusion and Bank Competition in Sub-Saharan Africa", IMF Working Paper WP/18/256, Dec. available at: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/12/07/Financial-Inclusion-and-Bank-Competition-in-Sub-Saharan-Africa-46388>
- Owen, A. and Pereira, J. (2018). "Bank concentration, competition, and financial inclusion", *Review of Development Finance* Volume 8, Issue 1, June 2018, Pages 1-17. Available at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S187993371730221X>.
- Petersen, M. A., Rajan, R., 1994. "The benefits of lending relationships: evidence from small business data." *Journal of Finance* 49, 3-37.
- Petersen, M. A., Rajan, R., 1995. "The effect of credit market competition on lending relationships." *The Quarterly Journal of Economics* 110(2), 407-43.
- Pham, T. et al. "Does bank competition promote financial inclusion? A cross-country evidence".
- World Bank, (2020). "Financial Development Database".
- World Bank, (2019). "FINDEX Database".

الملاحق

جدول رقم (1)
هيكل القطاع المصرفي: بنوك محلية وأجنبية (2010-2019)

*2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		الدولة
42	42	43	46	46	46	47	46	48	50	بنوك محلية	البحرين
55	56	58	57	57	57	57	57	58	57	بنوك أجنبية	
97	98	101	103	103	103	104	103	106	107	الإجمالي	
12	13	13	12	12	12	12	12	12	12	بنوك محلية	السعودية
13	13	12	12	11	11	11	11	11	9	بنوك أجنبية	
25	26	25	24	23	23	23	23	23	21	الإجمالي	
30	30	30	30	30	30	30	29	28	28	بنوك محلية	السودان
7	7	7	7	7	7	7	6	6	6	بنوك أجنبية	
37	37	37	37	37	37	37	35	34	34	الإجمالي	
7	7	7	7	7	7	7	8	8	8	بنوك محلية	فلسطين
7	7	8	8	9	10	10	10	10	10	بنوك أجنبية	
14	14	15	15	16	17	17	18	18	18	الإجمالي	
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	بنوك محلية	الكويت
12	12	12	12	12	12	11	11	10	10	بنوك أجنبية	
23	23	23	23	23	23	22	22	21	21	الإجمالي	
39	39	39	39	41	41	42	42	42	43	بنوك محلية	لبنان
10	10	10	11	12	14	14	12	12	11	بنوك أجنبية	
49	49	49	50	53	55	56	54	54	54	الإجمالي	
18	18	18	17	17	17	17	17	16	16	بنوك محلية	ليبييا
..	بنوك أجنبية	
..	الإجمالي	
17	17	17	12	12	12	12	12	12	12	بنوك محلية	المغرب
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	بنوك أجنبية	
24	24	24	19	19	19	19	19	19	19	الإجمالي	

(*): النصف الأول. المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية ودورها في دعم الشمول المالي في الدول العربية".

جدول رقم (2)
هيكل القطاع المصرفي: البنوك التقليدية والمتوافقة مع الشريعة (2010-2019)

*2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
76	77	78	78	78	80	80	77	80	80	البحرين
21	21	23	25	25	23	24	26	26	27	
97	98	101	103	103	103	104	103	106	107	
37	37	37	37	37	37	37	35	34	34	السعودية
37	37	37	37	37	37	37	35	34	34	
11	11	12	12	14	15	15	16	16	16	فلسطين
3	3	3	3	2	2	2	2	2	2	
14	14	15	15	16	17	17	18	18	18	
17	17	17	17	17	17	16	16	15	15	الكويت *
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	
23	23	23	23	23	23	22	22	21	21	
44	44	44	45	48	50	51	49	49	49	لبنان
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	
49	49	49	50	53	55	56	54	54	54	
18	18	18	17	17	17	17	17	16	16	ليبييا
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	
19	19	19	17	17	17	17	17	16	16	
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	المغرب
5	5	5	0	0	0	0	0	0	0	
24	24	24	19	19	19	19	19	19	19	

(* النصف الأول).

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية ودورها في دعم الشمول المالي في الدول العربية".

جدول رقم (3)
هيكل القطاع المصرفي: البنوك الخاصة والعامة (2010-2019)

*2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بنوك عامة
96	97	100	102	102	102	103	102	105	106	بنوك خاصة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	107	الإجمالي
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	بنوك عامة
33	33	33	33	33	33	33	31	30	30	بنوك خاصة
37	37	37	37	37	37	37	35	34	34	الإجمالي
..	بنوك عامة
25	26	25	24	23	23	23	23	23	21	بنوك خاصة
25	26	25	24	23	23	23	23	23	21	الإجمالي
3	3	3	3	2	2	2	2	2	2	بنوك عامة
11	11	12	12	14	15	15	16	16	16	بنوك خاصة
14	14	15	15	16	17	17	18	18	18	الإجمالي
..	بنوك عامة
23	23	23	23	23	23	22	22	12	21	بنوك خاصة
23	23	23	23	23	23	22	22	12	21	الإجمالي
..	بنوك عامة
49	49	49	50	53	55	56	54	54	54	بنوك خاصة
49	49	49	50	53	55	56	54	54	54	الإجمالي
7	7	7	7	7	7	7	7	6	6	بنوك عامة
11	11	11	10	10	10	10	10	10	10	بنوك خاصة
18	18	18	17	17	17	17	17	16	16	الإجمالي
7	7	7	5	5	5	5	5	5	6	بنوك عامة
17	17	17	14	14	14	14	14	14	13	بنوك خاصة
24	24	24	19	19	19	19	19	19	19	الإجمالي

(*) النصف الأول.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية ودورها في دعم الشمول المالي في الدول العربية".

جدول رقم (4)
انتشار القطاع المصرفي: فروع البنوك داخل وخارج العاصمة (2010-2019)

*2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
627	629	631	624	613	590	535	505	490	481	داخل العاصمة
1435	1435	1438	1405	1363	1319	1214	1172	1140	1110	خارج العاصمة
2062	2064	2069	2029	1976	1909	1749	1677	1630	1591	الإجمالي
347	347	336	312	287	260	263	256	239	242	داخل العاصمة
454	454	442	420	392	390	392	373	350	375	خارج العاصمة
801	801	778	732	679	650	655	629	589	617	الإجمالي
...	داخل العاصمة
357	351	337	309	274	258	237	232	226	212	خارج العاصمة
357	351	337	309	274	258	237	232	226	212	الإجمالي
568	568	565	567	558	548	529	514	507	495	داخل العاصمة
511	512	500	489	481	472	456	448	441	417	خارج العاصمة
1079	1080	1065	1056	1039	1020	985	962	948	912	الإجمالي
143	138	135	134	131	131	130	130	125	125	داخل العاصمة
391	388	387	387	385	385	385	368	356	356	خارج العاصمة
534	526	522	521	516	516	515	498	481	481	الإجمالي
315	315	310	205	300	293	280	272	256	245	داخل العاصمة
6,097	6,088	6,034	5,978	5,839	5,622	5,431	5,175	4,857	4,542	خارج العاصمة
6412	6403	6344	6183	6139	5915	5711	5447	5113	4787	الإجمالي

(*) النصف الأول.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية ودورها في دعم الشمول المالي في الدول العربية".

جدول رقم (5)
مؤشرات التركيز: حصة أكبر البنوك العاملة من إجمالي الودائع المصرفية (2010-2019)

(%)

2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	
حصة أكبر عشر بنوك				حصة أكبر خمس بنوك				حصة أكبر ثلاث بنوك				
80.2	79.2	54.5	62.9	52.4	45.2	32.0	40.7	28.9	28.1	18.7	27.6	البحرين
93.9	91.6	92	...	66.2	61.7	62.6	...	46.7	43.9	44	...	السعودية
77	77	72	78	64	64	60	53	53	57	46	33	السودان
94.3	94.2	92.8	92.4	70.4	70.4	70.3	75	55.3	56.4	56.8	62.8	فلسطين
99.92	99.87	99.89	99.87	76.67	77.7	78.72	81.55	61.7	62.9	63.03	62.23	الكويت
76.7	76.78	76.31	73.34	49.49	49.12	48.81	49.52	33.99	33.89	34.87	36.53	لبنان
96.2	96.3	96.1	99.1	85.4	85.5	85	94.3	61.1	66.5	66.4	78.8	ليبييا
98.8	98.7	99.0	99.0	78.9	80.3	80.9	79.9	64.2	65.9	66.0	64.7	المغرب

بيانات عام 2019 حتى النصف الأول.
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية ودورها في دعم الشمول المالي في الدول العربية".

جدول رقم (6)
مؤشرات التركيز: حصة أكبر البنوك العاملة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (2010-2019)

(%)

* 2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	
حصة أكبر عشر بنوك				حصة أكبر خمس بنوك				حصة أكبر ثلاث بنوك				
75.2	76.0	70.6	76.2	47.2	41.3	40.1	46.1	28.5	30.7	29.7	30.0	البحرين
94.2	91.3	92	...	64.9	60.7	61.65	...	45.8	43.8	43.3	...	السعودية
...	76	71	71	...	59	56	57	...	48	43	44	السودان
94	93.7	92.2	93.2	71.7	71.7	72.4	75	55	55.7	58	62	فلسطين
99.32	99.23	99.31	98.88	73.79	76.02	78.3	79.44	57.43	58.99	60.61	59.57	الكويت
70.51	73.39	72.5	73.46	42.35	45.12	45.45	48.36	27.43	30.6	30.64	32.21	لبنان
99.2	98.9	98.4	98.9	92.5	92.3	91.2	93.4	77.8	77.7	79.5	76	ليبييا
98.9	99.0	99.0	99.4	80.6	81.1	81.5	79.7	63.3	64.1	64.8	62.7	المغرب

بيانات عام 2019 حتى النصف الأول.
المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "استبيان المنافسة المصرفية ودورها في دعم الشمول المالي في الدول العربية".

جدول رقم (7)

مؤشرات سلوك التسعير المصرفي: H-statistic
بحسب البيانات المتوافرة في عام 2020 عن الفترة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	
0.39	0.38	0.38	0.33	0.26	الأردن
0.60	0.57	0.58	0.56	0.54	الإمارات
0.79	0.88	0.91	0.94	0.93	البحرين
0.45	0.45	0.45	0.45	0.43	تونس
0.63	0.63	0.63	0.67	0.64	الجزائر
0.51	0.52	0.53	0.54	0.55	السعودية
1.43	1.43	0.66	1.02	1.25	السودان
-0.81	-0.39	-0.20	0.52	0.78	سورية
0.39	0.36	0.37	0.37	0.38	عمان
0.41	0.35	0.38	0.38	0.36	قطر
0.30	0.40	0.37	0.38	0.38	الكويت
0.66	0.66	0.65	0.65	0.63	لبنان
0.67	0.71	0.70	0.63	-0.09	مصر
0.44	0.44	0.44	0.50	0.52	المغرب
0.23	0.22	0.19	0.21	0.24	موريتانيا

Sources: WB, (2020). Bank scope and Orbis Bank Focus, Bureau van Dijk (BvD)

A measure of the degree of competition in the banking market. It measures the elasticity of banks revenues relative to input prices. Under perfect competition, an increase in input prices raises both marginal costs and total revenues by the same amount, and hence the H-statistic equals 1. Under a monopoly, an increase in input prices results in a rise in marginal costs, a fall in output, and a decline in revenues, leading to an H-statistic less than or equal to 0. When H-statistic is between 0 and 1, the system operates under monopolistic competition. However, it is possible for H-stat to be greater than 1 in some oligopolistic markets.

جدول رقم (8)

مؤشرات سلوك التسعير المصرفي: Lerner index
بحسب البيانات المتوافرة في عام 2020 عن الفترة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	
0.34	0.40	0.41	0.42	0.44	الأردن
0.59	0.56	0.53	0.51	0.50	الإمارات
0.36	0.37	0.36	0.35	0.34	البحرين
0.40	0.41	0.40	0.39	0.42	تونس
0.55	0.58	0.43	0.46	0.54	الجزائر
0.58	0.58	0.58	0.58	0.59	السعودية
...	0.40	0.18	0.21	0.36	السودان
...	0.62	0.40	0.37	0.21	سورية
...	0.42	0.40	عمان
...	0.54	0.59	0.60	0.50	قطر
...	0.59	0.58	0.58	0.57	الكويت
0.22	0.23	0.24	0.24	0.25	لبنان
0.29	0.28	0.26	0.20	0.23	مصر
0.29	0.30	0.26	0.30	0.32	المغرب
...	0.47	0.38	0.39	0.47	موريتانيا

Sources: Sources: WB, (2020). Bank scope and Orbis Bank Focus, Bureau van Dijk (BvD)

A measure of market power in the banking market. It compares output pricing and marginal costs (that is, markup). An increase in the Lerner index indicates a deterioration of the competitive conduct of financial intermediaries.

جدول رقم (9)

مؤشرات سلوك التسعير المصرفي: Boone indicator
بحسب البيانات المتوافرة في عام 2020، عن الفترة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	
-0.074	-0.072	-0.061	-0.060	-0.060	الأردن
-0.027	-0.027	-0.029	-0.021	-0.031	الإمارات
0.029	0.031	0.034	0.036	0.045	البحرين
-0.099	-0.063	-0.069	-0.074	-0.074	تونس
-0.009	-0.014	-0.020	-0.016	-0.021	الجزائر
0.434	0.427	0.289	0.753	0.688	جيبوتي
-0.024	-0.023	-0.023	-0.023	-0.020	السعودية
0.000	-0.094	-0.041	-0.072	-0.071	السودان
-0.008	0.004	0.019	0.000	0.012	سورية
0.013	-0.019	-0.002	-0.001	0.004	العراق
-0.008	-0.012	-0.007	-0.005	-0.012	عمان
-0.057	-0.056	-0.057	-0.058	-0.053	فلسطين
-0.010	-0.011	-0.013	-0.015	-0.019	قطر
-0.017	-0.015	-0.017	-0.021	-0.023	الكويت
-0.023	-0.019	-0.022	-0.028	-0.051	لبنان
-0.011	-0.007	-0.007	-0.002	-0.008	ليبيا
-0.084	-0.086	-0.087	-0.081	-0.077	مصر
-0.029	-0.034	-0.038	-0.039	-0.038	المغرب
-0.007	-0.003	0.015	-0.017	0.009	موريتانيا
-0.024	-0.002	-0.040	0.003	0.003	اليمن

Sources: Sources: WB, (2020). Bank scope and Orbis Bank Focus, Bureau van Dijk (BvD)

A measure of degree of competition based on profit-efficiency in the banking market. It is calculated as the elasticity of profits to marginal costs. An increase in the Boone indicator implies a deterioration of the competitive conduct of financial intermediaries.



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND